

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

الجلسة العامة ٢٤

الأربعاء ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس (سويسرا)

ونعرب عن تقديرنا للأمين العام بان كي - مون

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

على جهوده الدؤوبة في تسيير عمل هذه المنظمة العالمية وفي التصدي للقضايا العالمية الحساسة. ونحن نشي على مشاركته في الدعوة إلى عقد الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، الذي قُيِّم خلال هذه الدورة الأعضاء، ومن بينها بلدي، التقدم المحرز والتحديات العديدة التي نواجهها في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لرئيس

وفد جمهورية مولدوفا.

وتلتزم جمهورية مولدوفا ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وبوصفها عضواً في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، قدمت مولدوفا تقريرها الطوعي الوطني الشامل عن الأهداف الإنمائية للألفية في الاجتماع الاستعراضي السنوي للمجلس في تموز/يوليه. ويدخل إدراج الأهداف الإنمائية للألفية في سياساتنا الوطنية وتنفيذها فعلياً ضمن الأولويات الرئيسية لحكومتي. وأغتتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على الدعم الذي تقدمه من أجل بلوغ الأهداف.

السيد كوجبا (جمهورية مولدوفا) (تكلم

بالإنكليزية): في بداية كلمتي أود أن أشرك المتكلمين الذين سبقوني التقدم بالتهنئة الخالصة إليكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، وأؤكد لكم دعم وفدي الكامل.

في هذا العام، تجرى المناقشة العامة عشية الذكرى السنوية الخامسة والستين لبدء نفاذ ميثاق الأمم المتحدة الذي وضع الأساس لهذه المنظمة. وعلى مدى أكثر من ستة عقود، تعرضت الأمم المتحدة لاختبارات جلاء التحديات والأزمات العديدة. واليوم، يمكننا أن نقول بفخر إنها أثبتت جدواها وأهميتها ورؤيتها للبشرية.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



جمهورية مولدوفا مؤخراً على نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة.

ونعرب عن تضامننا مع الدعوات الموجهة من عدد من منتديات الأمم المتحدة إلى استثمار المزيد من أجل النهوض بالمرأة. ونحن ندعم الاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل التي وضعها الأمين العام. وبالمثل، نحن على ثقة بأن الكيان الجديد، جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، سيسهم في توطيد المساعي الدولية الرامية إلى تحقيق هدي المساواة والتقدم للنساء كافة.

وبالرغم من أن الأزمة الاقتصادية العالمية قد أثرت سلباً على اقتصاد جمهورية مولدوفا، بما في ذلك على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، فإن الأزمة قد مثلت أيضاً نقطة تحول في الشروع في إصلاحات اقتصادية جديدة، وبناء شراكات مبتكرة، وحشد كل أصحاب المصلحة الوطنيين من أجل إقامة نظام اقتصادي واجتماعي مستدام. ومن أجل تلك الغاية، شرعت الحكومة في تغيير النموذج الإنمائي للبلد إلى اقتصاد قائم على الاستثمارات والابتكارات والقدرة على المنافسة، وخلق فرص عمل جديدة، والانخراط في تدابير قوية في مجال خفض حدة الفقر.

ولن نتحقق تلك الأهداف ما لم نهيئ بيئة صحية وملائمة إيكولوجياً، مع إقامة بنية أساسية قوية تحمي ثرواتنا وأسرننا من الكوارث الطبيعية. وفي السنوات الأخيرة، جابهت مولدوفا كوارث طبيعية كثيرة، من الجفاف الحاد إلى الفيضانات العنيفة التي بدأ تأثيرها وتيرتها تتزايدان سنوياً. والضرر الواقع على السكان وقطاعي الزراعة وإنتاج الغذاء وعلى الاقتصاد في مجمله يستعصي على القياس.

بالنيابة عن حكومتي، أود أن أعرب عن امتناننا الخالص لشركائنا الإنمائيين وللحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف على استجابتهم السريعة ومساعدتهم لنا في التغلب

لقد اشتدت وطأة الأزميتين الاقتصادية والمالية اللتين أقلقتنا المجتمع الدولي من جراء عدم كفاية الغذاء، والكوارث الطبيعية، والتراعات المحلية والإقليمية، والإرهاب والجريمة العابرة للحدود. وتعكس القضايا المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة الحقائق والتحديات الحديثة. وأود أن أسترعي انتباه المجلس إلى بعض المجالات ذات الأهمية البالغة، وهي حقوق الإنسان والديمقراطية، والرفاه الاجتماعي والتنمية المستدامة، وتغير المناخ، والسلام والأمن، وأخيراً وليس آخراً، إصلاح الأمم المتحدة.

يحتل بناء دولة القانون موقع الصدارة ضمن أنشطة الحكومة المولدوفية. ومن الأهداف الرئيسية لحكومتنا إعداد الأطر القانونية والمؤسسية في مجال حقوق الإنسان وتعزيز آليات حماية حقوق الإنسان. ولما يتميز به بلدنا من التنوع والتعدد الثقافي والحوار بين الثقافات والأديان، فإننا نؤكد مجدداً التزامنا بمكافحة التطرف وكراهية الأجانب وغيرها من أشكال العنصرية والتمييز.

أصبح بلدنا عضواً في مجلس حقوق الإنسان للمرة الأولى في عام ٢٠١٠. وتماشى عضويتنا مع توجه مولدوفا الذي لا نكوص عنه نحو حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وقد أوفينا بالالتزام بالاستمرار في منع انتهاكات حقوق الإنسان من خلال المشاركة الفعالة في أنشطة المجلس. وسنقدم أول تقرير وطني لنا في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١١.

وأود أيضاً أن أشير إلى أن مولدوفا دولة طرف تقريبا في كل المعاهدات المتعددة الأطراف في مجال حقوق الإنسان في إطار منظومة الأمم المتحدة. وفي الأسبوع الماضي، أودعنا لدى الأمين العام وثيقة تصديقنا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وسنصبح قريباً عضواً كامل العضوية في المحكمة الجنائية الدولية، في أعقاب تصديق برلمان

كلتا الفئتين وأنه ينبغي تخصيص مقعد إضافي غير دائم لمجموعة بلدان أوروبا الشرقية.

لقد شدد العديد من المتكلمين في القاعة على أهمية التعاون من أجل تحسين الأمن الدولي وتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار ومكافحة الإرهاب العالمي. وتثبت الأعمال الإرهابية التي تقع في أنحاء مختلفة من العالم أن الإرهاب مستمر في تهديد الأمن الدولي والقيم الديمقراطية الأساسية وحقوق الإنسان. وتدين جمهورية مولدوفا الإرهاب والتطرف بكل أشكالهما وتعرب عن دعمها الكامل لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

بعد سنوات عديدة من الوصول إلى طريق مسدود، جرى في هذا العام إحراز تقدم كبير في نزع السلاح وعدم الانتشار بكل جوانبه. فمعاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت) الجديدة بين الولايات المتحدة وروسيا، والقمة النووية في واشنطن، والمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ما هي إلا جزء يسير من الأمثلة الإيجابية للتعاون المتزايد بين الدول الأعضاء. ونحن نرحب ببدء نفاذ اتفاقية الذخائر العنقودية في ١ آب/أغسطس، التي قدمت مولدوفا مساهمتها فيها، كما نرحب بانطلاق المفاوضات بشأن عقد معاهدة لتجارة الأسلحة.

وتعكس مشاركة جمهورية مولدوفا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الرغبة السياسية لبلدنا في الإسهام في صون السلم والاستقرار الدوليين ورغبته في المشاركة الفعالة في بناء هيكل أممي قوي من خلال أنشطة حفظ السلام وبناء السلام.

ولتحسين التعاون الدولي في مجال تسوية النزاعات بهدف منع وقوع حوادث في المستقبل أو تصعيد حالات الأزمات التي تهدد سيادة الدول وسلامة أراضيها أهمية كبيرة

على آثار الفيضانات الشديدة التي أثرت على بلدنا في الصيف الماضي. وأود أيضاً أن أتوجه بالشكر الخاص إلى مكتب الأمم المتحدة في مولدوفا على الدعم الذي قدمه في تقييم احتياجات ما بعد الكارثة. وقدم بلدي من جانبه، يد المساعدة إلى محتاجين آخرين، وتبرع بمبلغ مائة ألف دولار لشعب هايبي.

نحن نعتقد أن إقرار اتفاقية لفترة ما بعد كيوتو أصبح اليوم أكثر أهمية وضرورة من أي وقت مضى. علينا التصدي لتحدي تغير المناخ بتأزر الاستجابات الوطنية والاستجابات الدولية المتكاملة. وتنتقل إلى احتتام إيجابي للمؤتمر المقبل في كانكون.

لقد أكدت الأزمات العالمية الأخيرة الدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في حشد جهود المجتمع الدولي، وأكدت، أكثر من أي وقت مضى، الحاجة إلى زيادة فعالية المنظمة. إن مساعي تعزيز إمكانات تعددية الأطراف لدى الأمم المتحدة يجب ملاءمتها بصورة عملية مع الواقع الجديد، وزيادة تأثيرها بالتقيد الصارم. يمشاق الأمم المتحدة. لذلك يجب رفع منظومة الأمم المتحدة إلى أفضل مستوى من خلال تعزيز هيئاتها الرئيسية والفرعية نفاذاً لتداخل الهياكل المختلفة التابعة للأمم المتحدة. بالإضافة إلى زيادة كفاءة أنشطة الأمم المتحدة وفعاليتها، سيوفر ذلك الإصلاح الكثير من الموارد، التي يمكن إعادة توجيهها إلى مجالات تحظى بالأولوية حيث تكون هناك الحاجة أكبر إلى دعم المنظمة.

ومن العناصر الرئيسية لإعادة تنشيط الأمم المتحدة إصلاح مجلس الأمن. ونحن نرحب بالنتائج المحرزة خلال المفاوضات الحكومية الدولية، ونعتقد أن نجاح الإصلاح يتطلب التزاماً سياسياً من جانب كل الدول الأعضاء. ونشاط الرأي القائل بأن عضوية المجلس ينبغي توسيعها في

في الصيغة الكفيلة بتسوية شاملة وقابلة للاستمرار تقوم على مبدئي سيادة جمهورية مولدوفا وسلامة أراضيها.

كما سيوفر لنا استئناف المفاوضات الإطار الضروري لتنفيذ مشاريع بناء الثقة وإعادة الإدماج، بالإضافة إلى تحويل ما يسمى حالياً بعملية حفظ سلام إلى بعثة مدنية متعددة الجنسيات تقوم على الولاية والمعايير الدولية ذات الصلة. وفي ذلك السياق، نعتقد اعتقاداً جازماً بأن مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المقرر عقده في نهاية هذا العام سيشكل منظوراً واضحاً لتسوية نزاع ترانسنيستريا وانسحاب القوات الأجنبية من مولدوفا، تماشياً مع الالتزامات التي قطعت خلال القمة السابقة.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتؤكد مجدداً موقفنا القائم على المبادئ الذي يرى أن حالات النزاع حينما تقع تؤثر تأثيراً خطيراً على السلم والأمن والاستقرار. لذلك يجب حلها على أساس الاحترام الكامل لاستقلال الدول وسيادتها وسلامة أراضيها.

ونشعر بالقلق حيال محاولات تحوير وإساءة تفسير معنى فتوى محكمة العدل الدولية بشأن كوسوفو، وبخاصة المحاولات التي تقوم بها كيانات من غير الدول. ومثل هذه المحاولات تخالف روح وجوهر مبادئ القانون الدولي الأساسية، وتعرض للخطر النظام القانوني الدولي والأمن والاستقرار الدوليين. ولذلك من المهم جداً توضيح أن القانون الدولي لا يعطي الجماعات الإثنية أو اللغوية أو الدينية الحق في الانفصال عن أرض الدولة التي هي جزء منها بدون موافقة تلك الدولة.

وتشاطر مولدوفا، شأنها شأن بقية الدول الأعضاء، الرأي القائل إن الانفصال من جانب واحد لا يمكن أن يكون طريقة مقبولة لتسوية المسائل المتنازع حولها. وعند الانخراط في مساعي التسوية، يجب أيضاً أن ننطلق من

بالنسبة لبلدي الذي يواجه ظاهرة التزعة الانفصالية في مقاطعاته الشرقية.

ولا تزال جمهورية مولدوفا تواجه تحديات أمنية كبيرة بسبب الحركة الانفصالية في إقليم ترانسنيستريا التابع للبلد. وبعد ثمانية عشر عاماً من التوقيع على وقف إطلاق النار، لا تزال مولدوفا مقسمة تقسيماً مفتعلاً. وبسبب ذلك، فإن مجمل نظام الالتزامات الدولية في مجالات الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان وتحديد الأسلحة غير معمول بها في ذلك الجزء من ترابنا الوطني. ويعيش السكان المحليون في حالة فراغ قانوني، بدون مستقبل واضح. ولا تزال القوات الأجنبية متمركزة في مولدوفا، بالرغم من عدم رضا الحكومة المستضيفة والقرارات والالتزامات السابقة بشأن انسحابها.

وفي الوقت نفسه، من الواضح تماماً أن ثمة اعتبارات موضوعية في تسوية مشكلة ترانسنيستريا. فالخطوات العملية التي اتخذتها حكومة مولدوفا تظهر بوضوح أن تسوية نزاع ترانسنيستريا يمثل إحدى أولوياتها المركزية. ونحن ندعو باستمرار إلى سياسة الحوار والانفتاح والثقة. وتتركز جهودنا في تطوير اتصالات منتظمة بين كيشيناو وتيراسبول على مستوى الممثلين السياسيين، بالإضافة إلى الأفرقة العاملة المنشأة من أجل بناء الثقة في مختلف المجالات. وهدفنا الرئيسي هو توفير الدعم الذي تلمس الحاجة إليه للسكان وللأعمال التجارية في المنطقة، بما في ذلك من خلال المشاريع والبرامج الدولية.

كما يبدي الشركاء الدوليون في عملية التسوية الرغبة في المزيد من المشاركة الرامية إلى إعادة توحيد تراب جمهورية مولدوفا بشكل كامل. وينبغي تعزيز ذلك الاتجاه الإيجابي. ويمكن أن تكون الخطوة الأولى في ذلك الاتجاه استئناف المفاوضات الرسمية غير المشروطة في أقرب وقت ممكن بصيغة ٢+٥. ومن شأن ذلك أن يسمح لنا ببدء العمل

الأهداف التي توخاها ميثاق الأمم المتحدة على النحو الذي حدده الآباء المؤسسون قبل ٦٥ عاماً واعتمده كل الدول الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لرئيسة وفد إمارة موناكو.

السيدة بيكو (موناكو) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أنقل إليكم، سيدي، أحر التهاني من وفد إمارة موناكو بمناسبة انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. وأود أن أؤكد لكم مجدداً، أي لن أدخر جهداً، بوصفي عضواً في المكتب، في الإسهام في إنجاح ولايتكم في خدمة الدول الأعضاء والمنظمة.

نحن نستعد لبدء عملنا في جو مفعم بالتفاؤل بفضل تجديد المجتمع الدولي التزامه القوي بالأهداف الإنمائية للألفية، وبفضل الاعتقاد الذي تم التأكيد عليه مجدداً في المناقشة العامة، التي تقترب الآن من نهايتها، أن الأمم المتحدة تتبوأ موقع الصدارة من الحوكمة العالمية، وأنها ستظل، بالرغم من الصعوبات العديدة، أفضل أمل لنا لكفالة السلم والتنمية والعدالة.

ولا يمكن للنمو الاقتصادي، الذي لا غنى عنه لتحقيق التنمية وبالتالي لقيام علاقات دولية سلمية، أن ينطلق في غياب قواعد دولية عادلة ومحددة جيداً، وبدون احترام لسيادة القانون على المستوى الوطني. لقد أسهمت منظمنا بلا كلل في السنوات الأخيرة في تعزيز قدرات الدول الأعضاء لتمكينها من توفير المؤسسات الضرورية لمواطنيها حتى تكفل لهم الازدهار في مجتمعاتهم. كما تضمن سيادة القانون ألا تكون مكافحة الفساد وعداً فارغاً، وأن يصبح احترام حقوق الإنسان عالمياً، وأن تتمتع العدالة بالاستقلال والحياد.

الاعتراف بحقيقة أن كل حالة تعتبر فريدة وينبغي ألا تشكل سابقة لمعالجة وتسوية نزاعات أخرى لها سياق وقائع مختلف.

وجمهورية مولدوفا مصممة على التقدم على طريق الاندماج في أوروبا، وهو أمر يمثل أولوية أساسية لسياستنا الداخلية والخارجية. ومن شأن بلوغ ذلك الهدف أن يمكن بلدنا من الانخراط في مسار استقرار وازدهار تحكمه القيم الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان الأساسية، وسيادة القانون، والحرية الاقتصادية.

وقد ازدادت علاقات مولدوفا مع الاتحاد الأوروبي كثافة في العام الماضي، نظراً لالتزام حكومتنا الصارم بتحسين الروابط مع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. ففي ١٢ كانون الثاني/يناير، أطلقنا بنجاح مفاوضات اتفاق الارتباط، وعقدنا ثلاث جولات من المفاوضات شهدت تقارباً في النهج. علاوة على ذلك، أطلقنا ثلاثة حوارات مع الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان، ورفع القيود المفروضة على تأشيرات السفر وإنشاء منطقة تجارة حرة واسعة وشاملة. ونحن واثقون بأن النهج البناء لعملية التعاون سيسهم في تقدم بلدنا على المسار الأوروبي. ونحن ممتنون للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على دعمها القوي ومساندتها الراسخة لجدول أعمال مولدوفا الأوروبي الطموح.

بالإضافة إلى ذلك، نحن نعتبر أن ثمة فرصاً جديدة قد نشأت، منذ إقرار معاهدة لشبونة، لتحسين تعاون الاتحاد الأوروبي مع شركائه الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة. ونعرب عن دعمنا للمشاركة النشطة والفعالة للاتحاد الأوروبي في عمل الجمعية العامة.

وفي ختام كلمتي، أود أن أؤكد مجدداً أن مشاركة جمهورية مولدوفا في عمل الأمم المتحدة هو أحد الأهداف الاستراتيجية لسياستنا الخارجية. ويظل بلدنا ملتزماً ببلوغ

لقد أضحى دور المرأة في دفع عجلة التنمية واضحاً الآن للجميع. وأود أن أشيد بالأمين العام ونائب الأمين العام على تعزيزهما دور المرأة في الأمم المتحدة. وترحب موناكو بتعيين السيدة ميشيل باتشليت لتتولى رئاسة جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، وتؤكد لها دعمها الكامل.

كما اعتمدت الإمارة الاعتقاد الذي يرى أن الاستثمار في صحة النساء والأطفال ضروري من أجل بناء مجتمعات أكثر استقراراً وسلاماً وإنتاجاً، ومن أجل خفض حدة الفقر وحفز النمو الاقتصادي. وفي ذلك السياق، نحن نؤيد الاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل، التي تمثل خطوة إضافية في اتجاه تمكين المرأة تمكيناً كاملاً.

وبينما يتواصل ارتكاب الفظائع ضد المدنيين، وبخاصة جرائم العنف الجنسي الجبانة، نحیی شجاعة الممثلة الخاصة السيدة مارغوت فالستروم والتزامها بجعل المجتمع الدولي يعي مسؤولياته وبكفالة التنفيذ الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي تقترب من الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ.

وتتوافر للجمعية العامة في ظل قيادتكم، سيدي الرئيس، وبارادتنا المشتركة، الوسائل لإثبات دورها المركزي في المواضيع الرئيسية التي هم مستقبلنا، في لحظة نعي فيها جميعاً الضرر المشين الذي وقع على الكوكب بسبب الاستغلال الجائر لموارده ولتنوعه البيولوجي. لذلك نحن نولي أهمية كبيرة للإعداد لمؤتمر ريو +٢٠، ونأمل أن يكون الاقتصاد المراعي للبيئة والفرص التي يتيحها وسيلة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة.

كما يمكنكم التعويل على دعم وفدي لكم، سيدي، فيما يتعلق بمؤتمر القمة المقبل بشأن الأمراض غير المعدية، والعملية التشاورية بشأن تنقيح النظام الأساسي لمجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام، التي يجب أن تأخذ في الحسبان البيان الرئاسي المعتمد خلال جلسة مجلس الأمن

يجب أن تعم منافع النمو الاقتصادي للجميع وبصورة عادلة. ويجب أن تؤخذ احتياجات الفئات الأشد حرماناً في الاعتبار، وأن يسهم النمو الاقتصادي في التماسك الاجتماعي بهدف بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بإسهام الشركاء قاطبة إسهاماً كاملاً.

ويمثل ذلك جوهر التزام موناكو في إطار فريق الحوكمة العالمية، التي وصل أعضاؤه إلى اقتناع بضرورة مشاركة الأمين العام للأمم المتحدة في عمل مجموعة العشرين نظراً لصلة جدول أعمال الجمعية العامة بمجال الحوكمة الدولية. وفي ذلك الصدد، أود استرعاء الانتباه إلى الإعلان الوزاري لفريق الحوكمة العالمية المعتمد في ٢٧ أيلول/سبتمبر بهدف المساهمة في مشاورات الفريق العامل المعني بالتنمية التابع لمؤتمر قمة مجموعة العشرين المقبل في سيول في تشرين الثاني/نوفمبر.

وكما أشار صاحب السمو الأمير البير الثاني أمام هذه الجمعية، فإن الإمارة مصممة على الاضطلاع بدورها بتضامن كشريك مسؤول، وهي ستواصل حشد الجهود، سواء في إطار مساعدتها الإنمائية الرسمية أو من خلال تقديم المساعدات في حالات الطوارئ للسكان المتأثرين بالكوارث الطبيعية (انظر A/65/PV.4).

وفي وقت تزداد فيه الحاجة إلى وجود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وأنشطتها وتزداد فيه المخاطر، يجب، أكثر من أي وقت مضى، أن ندرج قضية اللاجئين والأشخاص المشردين في سياساتنا، وأن نجد الدعم غير المشروط من المجتمع الدولي. وهنا نود أن نعرب عن تقديرنا لتفاني آلاف الأشخاص الذين يعملون تحت راية الأمم المتحدة، معرضين حياتهم أحياناً للخطر، سواء في حالات الطوارئ الإنسانية أو في عمليات حفظ السلام.

بعد عقد من الزمن، لا تزال الأهداف الإنمائية للألفية تعكس عزمنا العالمي الأكيد على كفالة تحسين نوعية الحياة بصورة دائمة لكل الشعوب - ما يمكن أن نسميه، إن شئتم، البحث العالمي عن السعادة. لذلك فليس في الأمر عجب أن تكون الأهداف الإنمائية للألفية الآن العنصر الرئيسي في تخطيطنا الإنمائي الوطني.

أصدرت تونغاً مؤخراً تقريرها الوطني الثاني عن الأهداف الإنمائية للألفية، الذي أشار إلى النقاط الإيجابية في الأهداف الثمانية. فيما يتعلق بالهدف ١، الخاص بالقضاء على الفقر المدقع والجوع، يشير التقرير إلى أن هناك بعض العائلات التي تعاني الشدة، وأن احتياجاتها قد تم التصدي لها، بالرغم من أن المجتمع الدولي يقر بأن تونغاً لا تعاني الفقر المدقع أو الجوع. أما الهدف ٢، فإن صافي معدل الالتحاق بالمدارس في التعليم الابتدائي لعام ٢٠٠٨ بلغ ٩٣ في المائة، ما يدل على أن تونغاً كادت أن تحقق تعميم التعليم الأساسي. أما الهدف ٦، الذي يتصل بوقف وعكس الإصابة بالأمراض غير المعدية بحلول ٢٠١٥، والهدف ٥، الذي يتعلق بتعميم الوصول إلى الصحة الإنجابية، فلا يزالان يشكلان تحدياً.

ولكن بالرغم من استمرار اضطراب المناخ الاقتصادي والمالي العالمي، تظل تونغاً ملتزمة، خلال السنوات الخمس المقبلة حتى ٢٠١٥، وما بعدها، باتخاذ خطوات إضافية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن نتطلع إلى إكمال خطوة من هذا النوع بشأن الهدف ٦ في العام المقبل، ٢٠١١، مع الانعقاد الذي يجيء في وقته المناسب للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها.

ونرى أن الأهداف الإنمائية للألفية، بالإضافة إلى كونها تصادف دخول القرن الحادي والعشرين، تعكس

المعقودة على المستوى الوزاري في ٢٣ أيلول/سبتمبر (S/PRST/2010/18).

في بداية القرن الحادي والعشرين يجب أن تسهم مشاوراتنا في جمع أنشطتنا ومواءمتها. فمنظمتنا هي الوحيدة التي تملك الوسائل والشرعية لتؤسس بنجاح حوكمة عالمية فعالة؛ ويجب علينا جميعاً أن نكون عمليين وأن نعمل بروح بناءة من أجل بلوغ أهدافنا.

إن ترابط التحديات العالمية التي نواجهها جميعاً، يتطلب منا أن نحدد معاً مجموعة من القواعد بهدف تنسيق سياساتنا وإدارة العلاقات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ونحن نشاطركم الإيمان، سيدي الرئيس، بأن منظمتنا ينبغي أن تتبوأ موقع الصدارة في تلك التعددية الجديدة، التي يجب تأسيسها على التكامل والتضامن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد سوناتاني تاومويبو - توبو، رئيس وفد مملكة تونغاً.

السيد تاومويبو - توبو (تونغا) (تكلم بالإنكليزية):

أنا بدوري أتقدم إليكم بأحر التهاني، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. واسمحوا لي أن أؤكد لكم، كما هو الحال دائماً، تعاون ودعم الوفد التونغاني. كما أعرب عن تقديري لسلفكم، معالي السيد علي التريكي، على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين التي اختتمت مؤخراً.

كما أود أن أشكر الأمين العام الذي لا ينال منه التعب، بان كي - مون، على قيادته الحازمة للمنظمة خلال هذه الأوقات التي شهدت أحداثاً صعبة غير مسبوقه. كما ننوه بالعمل المضني الذي تضطلع به الأمانة العامة للمنظمة ووكالاتها، وعلى وجه الخصوص ننوه بمن جادوا بأرواحهم من أجل النهوض بذلك العمل.

الأهداف التي نصبو إليها لهذه الألفية في فترة ما بعد ٢٠١٥. ويتوقف الكثير مما نحققه من تقدم في المستقبل على تصميمنا وقدرتنا على الاعتماد على جهودنا المحلية، مكتملة بأنشطة شركائنا في التنمية والمجتمع الدولي.

في الاجتماع السنوي لقادة منتدى جزر المحيط الهادئ المعقود في بورت فيلا الشهر الماضي، اعتمد القادة إعلان بورت فيلا بشأن تسريع التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، الذي استنتجوا فيه الصلات التي تربط بين بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وحالة التقدم المحرز في مجالات التركيز التسعة عشر الخاصة باستراتيجية موريشيوس للتنفيذ.

إذا كان برنامج عمل بربادوس التاريخي قد أدرج الدول الجزرية الصغيرة النامية بصورة راسخة في جدول الأعمال العالمي، فإن الصلات بين الأهداف الإنمائية للألفية واستعراض استراتيجية موريشيوس+٥ يكون بمثابة بوصلة دقيقة لتحديد الاتجاه الذي يجب أن تسير عليه الدول الجزرية الصغيرة النامية وشركاؤها في التنمية والمجتمع الدولي من أجل كفالة إحراز التقدم. ونشارك الآخرين تقديم الشكر لسفيري لكسمبرغ وسنغافورة الطيبين على ما بذلاه من جهود الوساطة للتوصل إلى توافق الآراء على نتائج استعراض السنوات الخمس لاستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وتدعو تونغا، على غرار الدول الأخرى، إلى وضع

فئة رسمية للدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار منظومة الأمم المتحدة، ليس لتحسين الصلات والهياكل الأساسية الداخلية في إطار المنظومة فحسب، بل أيضا في نهاية المطاف لتحسين قدرة منظومة الأمم المتحدة على تفهم احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية والاستجابة لها بشكل أفضل. وبدون إحداث قدر من التغييرات على الطريقة التي تتعامل

بها منظومة الأمم المتحدة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية وقضاياها، سيظل التقدم المحرز ضئيلا.

ويواصل تغير المناخ الهيمنة بشكل كبير على أغلبية البيانات التي استمعنا إليها في هذا الأسبوع والأسبوع الماضي. وفي نهاية المطاف، لم تمكننا قدرتنا الجماعية كدول من أن نواجه على نحو كاف عبء التوقعات العالمية في كوبنهاغن، وتُركت دول عديدة، مثل تونغا، تبحث بنفسها عن النتائج الإيجابية الضئيلة التي تمخض عنها اتفاق كوبنهاغن. وتكمن في كانكون قدرتنا جميعا على تجاوز مصالحنا الوطنية والإقليمية الضيقة وتحمل مسؤولياتنا والاضطلاع بواجباتنا المشتركة تجاه بعضنا بعضا بوصفنا دولا قومية، ولا سيما تجاه الدول الأكثر ضعفا، والأقل مسؤولية عن هذا الوضع، والأقل قدرة على التصدي للأهواء المتقلبة لتغير المناخ.

وللمضي قدما في العمل الذي تضطلع به الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ بشأن القرار الذي اتخذ بتوافق الآراء والمعنون "تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن" (القرار ٦٣/٢٨١)، نشارك الآخرين تشجيع أعضاء مجلس الأمن الحاليين والمرتبين بقوة على التمسك بالواجب الأخلاقي ومتابعة الزخم عن طريق اتخاذ إجراء إيجابي واستباقي بشأن هذا القرار. ويجب أن يؤكد المجلس، بوصفه الحكم النهائي في قضايا السلام والأمن الدوليين، موقفه بالاضطلاع بدور قيادي فعال بشأن هذه المسألة.

وتواصل تونغا متابعة مسار تبادل الآراء الجاري فيما بين أعضائنا بشأن إصلاح مجلس الأمن والتقدم المحدود المحرز حتى الآن. ويتعين على منظمة من قبيل منظمنا، ترغب في الاحتفاظ بأهميتها الكبيرة وتفوقها العالمي في هذه الأوقات والعصور، أن تكون منفتحة ومستعدة لإعادة النظر بجدية في

بن زايد آل نهيان لأول مرة إلى تونغا وعدد آخر من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ لتنمية العلاقات مع منطقتنا. وفي هذا الصدد، ننوه بكل تقدير بالشراكة في برنامج المحيط الهادئ وقدرتها على تلبية الطموحات الإنمائية لشعوب منطقة المحيط الهادئ.

وفي أوائل هذا العام قدمت تونغا رسمياً، امتثالاً للالتزاماتنا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، تقريرها الجزئي إلى لجنة الحدود الخارجية للجرف القاري. وتتمثل إحدى المسائل المثيرة للقلق، التي نشأت نتيجة لذلك التقرير الرسمي، في الإطار الزمني الطويل المحتمل اللازم للنظر في التقارير المقدمة، من قبيل التقرير المقدم من تونغا. ونشجع الدول الزميلة الأطراف في الاتفاقية على أن تنظر بتأمل في التعديلات الضرورية التي ينبغي أن تجريها اللجنة للوفاء بولايتها فيما يتعلق بجميع الدول الأعضاء في وقت مناسب ومعقول.

وترحب تونغا بالنهاية الناجحة لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٠، وبوجه خاص الاعتراف المستمر بشواغل الدول الجزرية الصغيرة النامية حيال النقل المأمون للمواد المشعة عن طريق البحر والإعلان الصادر عن الولايات المتحدة باعترافها السعي من أجل التصديق على بروتوكولات معاهدة راروتونغا.

وعندما تكلم رئيس وزراء بلادي أمام هذه الهيئة في العام الماضي، أشار إلى أن ذلك الشهر يوافق الذكرى السنوية العاشرة لانضمام تونغا إلى عضوية الأمم المتحدة (انظر A/64/PV.9). وقد كان انضمامنا تنويجاً لرحلتنا الطويلة نحو إقامة الدولة التي بدأت خطواتها الأولى منذ ١٣٥ عاماً، أي في عام ١٨٧٥، بمنح الملك جورج الأول دستور تونغا.

تلك العناصر التي تسبغ عليها نوعية فريدة ومتميزة. ونرى، أن مجلس الأمن وتشكيله يمثلان أحد هذه العناصر.

إننا نواصل تأييدنا لإصلاح المجلس. ومن الجلي بالفعل، إلى حد ما، أنه ينبغي توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة مع اعتبار دول معينة - اليابان وألمانيا والبرازيل والهند - جديرة بالعضوية الدائمة في المجلس الموسع. كما يجب أن يؤخذ في الاعتبار على نحو إيجابي تخصيص مقاعد لأفريقيا في فئة العضوية الدائمة للمجلس.

ولا تزال تونغا تؤيد الجهود الكبيرة لإجراء محادثات مباشرة التي يبذلها الرئيس أوباما وإدارته والمجموعة الرباعية والدول المجاورة الإقليمية من أجل التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. وبالرغم من السعي إلى تحقيق الهدف الذي يبدو بعيد المنال والمتمثل في وجود دولتين تعيشان جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة وفي سلام دائم وأمن حقيقي، بما في ذلك إقامة دولة فلسطينية قادرة على البقاء ويمكنها تحقيق الإمكانيات الكاملة لشعبها، فإننا نشجع جميع الأطراف على مواصلة هذه الجولة الجديدة من الحوار بإحساس متجدد بأهمية الهدف والإيمان.

كانت تونغا إحدى الدول الجزرية الصغيرة النامية الـ ١٣ في منطقة المحيط الهادئ التي شاركت في مؤتمر قمة تاريخي بين زعماء منطقة المحيط الهادئ وجامعة الدول العربية عقد في أوائل هذا العام في أبو ظبي لتبادل الآراء فيما يتعلق بالتحديات الحالية والمقبلة التي تواجهها مناطقنا المعنية. وتمثل تلك القمة التاريخية وتائجها التوسع المستمر في تطوير مصالح السياسة الخارجية في تونغا ليشمل بلدانا ومناطق لم ينظر فيها من قبل. ويأتي ذلك التطور بثبات في أعقاب مشاركتنا الفعالة مع الوكالة الدولية للطاقة الجديدة والمتجددة ومصالحنا المستمرة في الاستفادة من إمكانيات الطاقة المتجددة، وفي الزيارة التي قام بها سمو الشيخ عبد الله

أخيراً، إن كل من يبلغ سن الخامسة والستين يفكر في التقاعد، ولكن قوة منظمنا تكمن في مبادئ الميثاق مثلما تكمن في الشعوب التي يجب أن تستمر في إلهامها وأن تظل مهمة بالنسبة لها، وبخاصة لشبابنا. وفي أثناء ذلك، يجب أن تضمن السنة الدولية للشباب، والأمم المتحدة، ونحن جميعاً وجود إرث جدير بأن ينتقل إلى الأجيال القادمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كاميللو غونسالفيس، رئيس وفد سانت فنسنت وجزر غرينادين.

السيد غونسالفيس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالإنكليزية): ترحب سانت فنسنت وجزر غرينادين بتبوءكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين بقدر كبير من التوقعات. وبوصفكم أحد كبار مهندسي انضمام بلدكم إلى عضوية الأمم المتحدة، فقد أثبتتم إيمانكم بهذه المؤسسة وبدورها في السياق الدولي الحديث. لأنكم تستندون إلى أساس راسخ وصفه رؤساء عظام سبقوكم في هذا الموقع، فإننا نشق بأنكم ستستخدمون باقتدار مهاراتكم وخبراتكم الفريدة من أجل النهوض ببرنامج عملنا المعقد.

ونحن متحمسون كذلك للموضوع الذي اخترتموه لفترة رئاستكم للجمعية العامة، ألا وهو إعادة تأكيد الدور المركزي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية. إنه موضوع يجد له صدىً واسعاً في سانت فنسنت وجزر غرينادين، وبالتأكيد في العديد من الدول الصغيرة المهمشة التي تشكل شريحة كبيرة من أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة البالغ عددهم ١٩٢ عضواً.

لقد برزنا، نحن الدول الصغيرة، لنكون من بين أكثر حراس ميثاق الأمم المتحدة غيراً وحماساً. وهذا الحرص وليد مبدأ وضرورة. فالميثاق هو الوثيقة التي تضمن مكانتنا في

وبعد مرور ١٣٥ عاماً، أدركنا أن من الضروري تعزيز نظامنا المحلي للحكم بطرق تتفق بسهولة مع أنظمة الحكم الديمقراطي القوية والحيوية السائدة اليوم. وهكذا، وبالتزامن مع تقديمي لهذه الإشارات هنا اليوم، يأتي اختتام الدورة الحالية للجمعية التشريعية في تونغغا، وهي آخر دورة تعقد في ظل نظام الحكم القائم. ومن المزمع إجراء الانتخابات في ظل النظام الجديد في أواخر هذه السنة، في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر. ولذلك فإنه في حين يتم تعزيز طرائق تحسين التمثيل الديمقراطي، فإن القيم والحريات الأساسية التي يكفلها الدستور تستمر في حماية جميع أبناء تونغغا ودعمهم.

وكما تعرب أي دولة جزرية صغيرة نامية عن تقديرها، فإن وجودنا هنا في نيويورك يمثل تضحية كبيرة بالموارد الشحيحة بالفعل، ولكننا نقدم هذه التضحية ونحن على علم بأنه بالرغم من صغر حجمنا وبعدنا وعزلتنا الجغرافية فإننا لسنا بمنجى عن التحديات العالمية التي نواجهها جميعاً، ولذلك فإننا مسؤولون أمام حكومتنا وشعبنا عن أن نكون أكثر من مجرد متفرجين على ما تقوم به منظمنا من أعمال.

ولذلك، تعيد تونغغا التأكيد على الحقوق التي منحها لها ميثاق الأمم المتحدة والمسؤوليات التي أناطها بها، ونتعهد بطريقتنا الخاصة بمواصلة المشاركة بصورة فعالة وبناءة في التعبير بشكل ثابت عن وجهة نظر تونغغا تجاه القضايا العالمية التي همنا جميعاً. وبينما تقوم مجموعات فرعية ودول مختلفة عديدة، من قبيل مجموعة العشرين ومجموعة الثمانية، من وقت لآخر بعقد اجتماع لغرض محدد أو لإجراء دراسة معينة في الوقت المناسب - سواء كانت لإصلاح مؤسسات الإدارة المالية الدولية أو لإنعاش الإدارة البيئية الدولية - فإن الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة بوصفها مؤسسة قابلة للبقاء يظل ثابتاً إزاء خلفية دائمة التغير.

دورنا وشرعيتنا بوصفنا المركز العالمي للحكومة وصنع القرار الدوليين. واسمحوا لنا بطرح بعض الأفكار البسيطة من أجل المساعدة في تحقيق هذا الغرض.

أولاً، لكي يكتسب مفهوم الحكومة العالمية معنىً ووجاهة، يجب أن نضفي قدرًا من الاتساق والثبات على القواعد التي تنظم أسرتنا. وتلتزم سانت فنسنت وجزر غرينادين بسيادة القانون الدولي وبدور المؤسسات التي تنهض بسيادة القانون وتبت في النزاعات الدولية. وتنتفي فعالية الحكومة حين يستطيع الأغنياء والأقوياء من بيننا أن يضعوا أنفسهم خارج نطاق الامتثال الفوري للقواعد والقرارات.

وفي ذلك الصدد، نشير إلى قضية النزاع الجاري حالياً بين الولايات المتحدة وأنتيغوا وبربودا بشأن ألعاب القمار على الإنترنت، وهي قضية حكمت فيها بالفعل منظمة التجارة العالمية لصالح أنتيغوا وبربودا. ونحث هذين البلدين - وكلاهما صديق حميم لسانت فنسنت وجزر غرينادين - على التوصل سريعاً إلى تسوية عادلة ومنصفة لهذا الأمر. ومنظقتنا هي الضحية المأسوف عليها وغير المقصودة، بلا شك، لقرارات منظمة التجارة العالمية التي قضت على صناعة الموز المزدهرة حينها وتهدد بوقف تلك الأداة البالغة الأهمية لتنميتنا. والقضية المرفوعة ضد التعريفات الجمركية المفروضة على الموز قد رفعتها أمام منظمة التجارة العالمية بنجاح الولايات المتحدة التي لا تزرع شجرة موز واحدة. ونحن واثقون بأن أصدقاءنا سينفذون هذا الحكم الطفيف نسبياً بشأن ألعاب القمار، إذ إننا قد أجرنا على التكيف مع قرارات سابقة أدت إلى تحول النموذج.

ثانياً، يجب أن تكون للقرارات التي اتخذت والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة قيمة تتجاوز قيمة الورق الذي طبعت عليه. ففي الأضابير المغيرة في مؤسستنا هناك

الجمعية باعتبارنا أصحاب سيادة مساويين لأي بلد في العالم. وتظل الأمم المتحدة المكان الوحيد الذي يمنحنا مقعداً وصوتاً في الشؤون الدولية. وبالنسبة لسانت فنسنت وجزر غرينادين يجب أن تكون الأمم المتحدة مركز الحكومة العالمية لأنها خيارنا الوحيد للحكومة العالمية. ثمّة بضع دول وجدت نفسها بمحض الصدفة في الحرم الداخلي لمجلس الأمن، وفي مجموعة الثمانية، ومجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي. وبالنسبة لها قد تختلف مركزية الأمم المتحدة باختلاف رياح السياسة أو بسبب تحرك الرمال من جراء دسائس القوى الكبرى. بيد أن سانت فنسنت وجزر غرينادين لا تملك مثل هذا الترف. فنحن لا نستطيع أن نأخذ كرتنا ونذهب إلى البيت لنلعب في ميادين أخرى وتفاعل في محافل أخرى. فالأمم المتحدة هي كل ما نملكه. وبالتالي فإن مركزيتها في الحكومة العالمية، بالنسبة لنا، حقيقة أساسية لا مراء فيها.

إنكم تتولون رئاسة الجمعية العامة، سيدي الرئيس، في وقت تتعرض فيه مركزية الأمم المتحدة للظعن فيها بشكل لم يسبق له مثيل. فالعديد من المنظمات والمجموعات الصغيرة للدول ذات العضوية الانتقائية وأسلوب العمل المفتقر إلى الشفافية قد تجمعت لتصبح جهات عالمية في صنع القرار وفي تشكيل وجودنا في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة. وفيما يخصنا نحن، فإنه لا يهم إن كانت هذه المجموعات قد تشكلت استجابة لاضمحلال فعالية الأمم المتحدة أو تعجلاً بذلك الاضمحلال. بيد أن الحقيقة هي أننا قد تعرضنا للاختبار في مواجهة الأزمات العالمية في مجالات الاقتصاد والمناخ والتجارة والإصلاح وقد تبين كم نحن قاصرون. نحن نواجه تهديداً حقيقياً بأن نتردى إلى مجرد الثثرة، وأن نصبح خليطاً من البيروقراطيات غير العملية، أو خاتماً مطاطياً لا حول له للبصم على القرارات المتخذة في مكان آخر. ولتجنب مثل هذا المصير المخزي، يجب أن ندافع بفعالية عن

لقد تمكّن منا فتور المهمة، فقد تعبنا من انتظار تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي التي وعد بها العالم المتقدم النمو في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيري عام ٢٠٠٢، والبلايين التي تعهدت بها قمة مجموعة الثمانية في غلن إينغلز لمضاعفة المعونة المقدمة لأفريقيا، والبلايين العشرة التي أُطلق عليها، في مفارقة عجيبة، تمويل البداية السريعة وكان يجب أن تصبح حقيقة هذا العام لصالح التكيف مع تغير المناخ، ومبلغ ١,١ تريليون الذي وعدت به مجموعة العشرين في نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

لذلك فإن ما يخيّر سانت فنسنت وجزر غرينادين هو كيف تسنى لأصدقائنا وشركائنا الإنمائيين أن يعانون من فتور المهمة بينما هم لم يقدموا بعد ما وعدوا بتقديمه في الأصل. ومن المربك كذلك، انعكاساً لفتور المهمة المفترض هذا، أن المانحين يربطون تقديم المساعدات بشروط وعوائق بيروقراطية عديدة تجعل الوصول إلى هذه المساعدات متعذراً. ولا تملك الدول الصغيرة مثلنا القدرة - ولا الرغبة - على إنشاء أجهزة بيروقراطية كاملة مكرسة بالكامل للملاحة في متاهة إدارية لتدفقات غير منتظمة من المساعدات غير القابلة للتنبؤ بها. كما أننا لا نرغب في تحمل تكاليف جيوش من الاستشاريين الأجانب، الذين يبدو أنهم قد أصبحوا المستفيدين الرئيسيين من بعض الجهود الإنمائية الدولية.

ويتحول فتور الالتزامات إلى غضب حين ننظر إليه في سياق الشعب الهائلي في أعقاب زلزال ١٢ كانون الثاني/يناير ذي القوة التدميرية التي فاقت الوصف. ففي آذار/مارس من هذا العام عقدت الأمم المتحدة مؤتمراً ملهماً للمانحين، جرى خلاله التبرع بما يزيد على ١٠ بلايين دولار من أجل تعافي هايتي من آثار الزلزال. واليوم، بعد مرور ستة أشهر على ذلك المؤتمر، وثمانية أشهر على الزلزال، لم تصل بالفعل من تلك التعهدات إلا نسبة مئوية تثير الإشفاق من ضآلتها. وفي وقت لم يتم بناء إلا أقل من ٢٠ ألف من

قرارات ومقررات تم التوصل إليها بشق الأنفس بشأن فلسطين وبشأن حقوق الإنسان وبشأن الأزمة الاقتصادية. ونوجه سنوياً دعوات شبه إجماعية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا. لكن بعد ذلك يجري تصنيف وثائقنا بعناية في ملفات ليتجاهلها المنشقون أو ليعاد إحيائها من جديد في الجلسات المستقبلية محققة، في أفضل الأحوال، تقدماً ضئيلاً. وما دامت قرارات ومقررات الجمعية مثل مائدة طعام تستطيع الدول الأعضاء أن تختار وتتقي منها ما تشاء، فإن دورنا في مجال الحوكمة سيظل مشلولاً. يجب على الدول الأعضاء أن تتخذ القرار السيادي للوفاء بإرادة المجتمع الدولي ليس لأنها مضطرة لذلك بل لأن ذلك هو الشيء الصحيح الذي ينبغي علمه. وإذا وصلنا الدفاع عن القرارات التي نوافق عليها بينما نتجاهل القرارات الأخرى، فإننا بذلك لا نشارك بنية حسنة في المشاورات في هذه المؤسسة، ونلحق الضرر بمفهوم مجتمع الدول نفسه.

كما ينبغي ألا تتلاعب الدول بمفهوم توافق الآراء لتجعل منه حق نقض عملياً ضد عمل الأمم المتحدة. يجب أن يكون توافق الآراء على الدوام هدفاً مركزياً، لكن ليس عائقاً، للأعمال الحاسمة التي تقوم بها الجمعية العامة. ولا يمكن التضحية بالعمل الضروري والمطلوب والعاجل على مذبح توافق الآراء. ومن متطلبات الديمقراطية أنه، حين يتعذر التوصل إلى توافق في الآراء، ينبغي احترام الإرادة المسجلة للأغلبية.

ثالثاً، يجب أن نخضع كل الدول للمساءلة عن الالتزامات التي تعهدت بها طواعية. فقد كتب وقيل الكثير عن فتور همة المانحين، وهو صورة مختزلة لمحدودية اهتمام المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين حين يجاهون قضايا التنمية العامة. ولم يقال إلا القليل جداً عن فتور المهمة في الالتزام، أي سخط الدول النامية من جراء الالتزامات الكثيرة المقدمة التي لا يتم الوفاء بها إلا نادراً، لكن لا ترتكبوا خطأ،

حين قال: ”نحن جعلنا من مجموعة الدول العشرين مركز الاتصال للتنسيق الدولي“.

لم تكن سانت فنسنت وجزر غرينادين مشمولة في ضمير المتكلم الجمع ”نحن“ الذي أناط هذا الدور بمجموعة العشرين في بطرسبرج. وبالفعل لمن نكن نحن، شأننا شأن ١٧٢ دولة عضواً أخرى، مدعويين إلى الاجتماع، ولم نطلع على جدول الأعمال، ولم نقرأ محضر القرارات التي اتخذت. وبصفتنا من المدافعين المخلصين عن ميثاق الأمم المتحدة، نلاحظ أيضاً أن المادتين ١ و ٥٥ من تلك الوثيقة تشير إلى الأمم المتحدة بوصفها منتدى التعاون والحلول الاقتصادية الدولية.

وفي الواقع يمكن العثور على سبب تحفظنا نحو مجموعة العشرين في نص البيان الذي اعتمد فيه الرئيس أوباما المجموعة. وسأقتبس مرة أخرى من البيان الذي أدلى به قبل عدة أيام. فهو يقول: ”لأننا، في العالم الذي يكون فيه الازدهار أكثر انتشاراً، يجب علينا أن نوسع دائرة تعاوننا لتشمل الاقتصادات الجديدة على الساحة الدولية وسائر الاقتصادات من كل أركان العالم“. ونحن نوافق على ذلك إلى أقصى حد.

وفي أعقاب أسوأ أزمة مالية منذ الكساد الكبير، ينبغي ألا يُحرم ١٧٢ اقتصاداً من المشاركة في المناقشات الاقتصادية، لنظل عند عتبة مجموعة العشرين ننتظر بقلق صدور أي إشارات أو تحولات في السياسات تؤثر على استمرار بقائنا. ونحن في منطقة البحر الكاريبي تأثرنا بشكل مدمر وغير متوازن بالأزمة، التي لم نسهم بأي دور في نشوئها. ومع ذلك فقد أجبرنا على الاعتماد على الدول الصديقة لتتولى الحوار بالنيابة عنا. ونظل مقتنعين بأن مشاورات مجموعة العشرين وقراراتها السابقة - من إساءة فهمها لجوانب الضعف وعدم الاستقرار في الدول الصغيرة

أماكن الإيواء المؤقتة، فإن أكثر من ١,٥ مليون من الهايتيين لا يزالون يعيشون في الخيام. وقبل أيام قليلة علمنا أن بعض النساء والأطفال الذين يعيشون في مدن الخيام قد قُتلوا من جراء الأمطار والرياح العاتية التي اجتاحت هايتي. لا يستطيع أحد الزعم أن هذه النتيجة لم تكن متوقعة، لأننا في الجماعة الكاريبية قد وجهنا إنذارات طوال أشهر من المخاطر الكامنة من قرب موسم الأمطار. وإنها لمأساة تستعصي على الفهم أن ينجو المرء من زلزال كارثي ثم تقتله الأمطار. ستظل وفاة أولئك النساء والأطفال التي كان يمكن تماماً تفاديها وصمة في الضمير الجماعي لهذه المؤسسة وعلى عضويتنا. الكلام رخيص، حتى وإن كان كلاماً متحمساً عن بلايين الدولارات. والالتزامات المقدمة يجب الوفاء بها، وعلينا أن نخضع للمساءلة من لا ينفكون يطلقون الوعود الجوفاء.

رابعاً، يجب ألا نترك مجالاً للزحف التدريجي للمجموعات غير الشاملة، وغير الشفافة، وغير الممثلة. لا شك لدينا أن مجموعة العشرين، على سبيل المثال، دوراً مفيداً بل وضرورياً تضطلع به في الاقتصادي العالمي. وهناك منطق لا يمكن إنكاره في أن تلتقي بشكل غير رسمي مجموعة صغيرة من دول الاقتصادات الكبرى في العالم، وهي كلها تقريباً من أصدقائنا الحميمين، لتجد حلولاً لبعض المسائل التي لا تؤثر إلا على اقتصاداتها الضخمة. بيد أن ذلك المنطق يتلاشى نوعاً ما إزاء أزمة انتشرت بسرعة وشمولاً إلى كل ركن من أركان المعمورة.

ذلك هو السبب الذي جعل سانت فنسنت وجزر غرينادين تلاحظ بقلق بيان مجموعة العشرين الصادر في بطرسبرج قبل عام الذي أعلن أنه ”لقد عينا في هذا اليوم مجموعة العشرين لتكون المنتدى الرئيسي لتعاوننا الاقتصادي الدولي“. وقد ردد صديقنا وأخانا الموقر أوباما رئيس الولايات المتحدة هذه المشاعر من هذه المنصة قبل أيام قلائل

لقد قدمت حكومة وشعب تايوان سياسة معقولة ومسؤولة للحوار استهلالاً لعهد جديد من العلاقات عبر المضيق، ولديهما سجل يحسدان عليه في التعاون والمساعدات الإنمائية حول العالم. ويستطيع المجتمع الدولي، وينبغي له، أن يشجع ويكافئ هذه المواطنة العالمية المسؤولة بالسماح لها بالمشاركة المجدية في الوكالات المتخصصة ذات الصلة.

وعلى نحو مماثل، فإن الإصلاح العاجل والأكثر شمولاً في عضوية مجلس الأمن يمثل محك اختبار لالتزاماتنا الشفوية نحو الحوكمة والإصلاح وإعادة التنشيط. وببساطة ليس هناك من مبرر لاستمرار إقصاء القارة الأفريقية برمتها أو القوى الناشئة الكبيرة والمؤثرة الأخرى من العضوية الدائمة في مجلس الأمن. وربما يكتشف المدافعون عن الحالة الراهنة قريباً أنهم يدافعون عن مؤسسة تفقد وجاهتها وشرعيتها بصورة متزايدة.

بيد أننا نرى أن المجلس أهم من أن يُترك ليعفو عليه الزمن. وإصلاح مجلس الأمن بتوسيع عضويته الدائمة وغير الدائمة، بما في ذلك تخصيص عضوية غير دائمة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ضرورة طال انتظارها.

وتشعر سانت فنسنت وجزر غرينادين بالفخر لإعلان ترشحها لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للدورة ٢٠٢٠-٢٠٢١. وفي حال فوزنا فإننا سنكون أصغر دولة من حيث عدد السكان تشغل هذا المنصب، وسنكون رابع دولة تتولى هذه المسؤولية من بين دول الجماعة الكاريبية الأربع عشرة الأعضاء في الأمم المتحدة. ويستند رهاننا في الترشح على الإقصاء التاريخي لدول الجماعة الكاريبية والدول الجزرية الصغيرة النامية عن هذه المؤسسة الحيوية، وعلى القيمة التي نعتقد أن وجودنا ومنظورنا سيجلبها إلى مشاورات المجلس.

المتوسطة الدخل المثقلة بالديون، إلى نظرتها القاسية إلى الخدمات المالية الخارجية - كان يمكن أن تستفيد من وجهات نظرنا.

لذلك نحن ندعو عضوية الأمم المتحدة إلى أن تضيف بعض المعنى على عبارات ميثاقنا، وإلى أن تعيد إنشاء مؤسستنا بوصفها منتدى للحلول المجدية والتعاون في المسائل الاقتصادية. ويجب أن نعيد تنشيط عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويجب أن نجد ولاية الفريق العامل المخصص ليتابع بشكل حاسم المسائل الواردة في نتائج المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية (انظر القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق).

لذلك فإن الحوكمة العالمية الجيدة يجب أن تركز على الشمول العالمي. وهذه نقطتنا الخامسة: يجب عدم إقصاء أي بلد في العالم من المشاركة في أسرتنا العالمية.

وفي ذلك الصدد، نشير مجدداً إلى قضية أصدقائنا في تايوان. يجب أن تجد الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة السبل التي تكفل المشاركة المجدية لثلاثة وعشرين مليون من الشعب التايواني. فكما استحققت قوتهم الاقتصادية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واستوجبت عالمية التحديات الصحية بصورة منطقية مشاركتهم في جمعية الصحة العالمية، فإن الامتداد العالمي لظاهرة تغير المناخ يستدعي أيضاً مشاركة تايوان مشاركةً مجدية في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وبشكل مماثل، يستدعي ترابط السفر الجوي العالمي وشواغلنا المشتركة بشأن السلامة مشاركة تايوان في الهيئة الدولية للطيران المدني. إن هذا ليس قضية منظمة غير حكومية صغيرة يمكن السماح لها بالمشاركة المجدية في نزوة بيروقراطية أو منعها من ذلك. إنه تعبير مشروع ينبض بالحياة لثقافة الصين القديمة والنبيلة وسكان يفوق عددهم سكان سانت فنسنت وجزر غرينادين ٢٠٠ مرة.

بتلك الصيغة، فإن سانت فنسنت وجزر غرينادين لا ترغب في خفض التوقعات ونحن نستعد للذهاب إلى كانكون. فالحاجة إلى إبرام اتفاقية ملزمة ومجدية بشأن تغير المناخ لا يمكن إرجاؤها إلى أجل غير مسمى. ونحن ننظر باشمزاز إلى المحاولات الواضحة لقياس التكلفة المالية أو السياسية لعمل ما يجب عمله من أجل إنقاذ كوكبنا. نحن نهدد بتدمير عالمنا نفسه ونحن نتشاجر بلا حياء على الدولارات والدرجات. وإن فشلنا في هذا المسعى، فإن التاريخ سينظر بأشد الامتعاض إلى تغليبنا المصالح الضيقة والقصيرة الأجل على بقائنا نفسه.

وفي سياق مماثل، وأود أن أوجز حرصاً على الوقت، نجد الاقتراحات التي قدمتها الدول الشقيقة في الجماعة الكاريبية صداها في سانت فنسنت وجزر غرينادين ونحن نعتمدها ونعتبرها كأنها اقتراحاتنا، وهي تتعلق باتخاذ إجراءات سريعة بشأن التحديات العالمية للأمراض غير المعدية، والأسلحة الصغيرة، والمخدرات والجريمة العابرة للحدود الوطنية، وجولة الدوحة الإنمائية لمفاوضات التجارية التي امتدت لعقد من الزمن، والتعاون الدولي في الشؤون الضريبية، والمساعدات الميسرة والإعفاء من الديون للدول الجزرية المتوسطة الدخل. فلا يمكننا أن ندع جداول الأعمال الإيديولوجية الضيقة تصرفنا أو تلهينا عن إنجاز هذه المهام، التي يوجد اتفاق واسع حولها.

وأخيراً، من العناصر الجوهرية في المبدأ الشامل للمساواة السيادية هو عنصر السيادة نفسه. نحن نعتقد مخلصين أن "لكل إنسان الحق في أن يقرر مصيره بنفسه"، على حد قول المغني والشاعر الكاريبي العظيم بوب مارلي. لذلك فنحن نرفض، بنفس القدر من الحماس، أي تدخل أجنبي أو خارجي في العمليات الديمقراطية للدول المستقلة. وهذا مبدأ متمسك به بصلابة. وفي كثير من بلداننا الصغيرة، فإن الأمر لا يتطلب سوى قلة من المرتزقة الصغار أو

وتقدم سانت فنسنت وجرينادين مساهمات مالية وعسكرية ضئيلة الحجم إلى الأمم المتحدة. بيد إسهامنا في صون السلم والأمن الدوليين يقاس بنفورنا على مدى التاريخ من الحروب، وثقافتنا التسامح والسلام والتعددية، ومنظور أي دولة صغيرة تعي أن السلام لا يتحقق دائماً في أفضل صورته بملايين الدولارات وقوات الإنفاذ المسلحة، بل يتحقق في الغالب بالحوار وبتنفيذ أعمال لبناء السلام صغيرة في حجمها لكنها ذات معنى. إن إسهامنا وارد بإيجاز في شعارنا الوطني، وهو مترجماً عن اللاتينية ينص ببساطة على صون، "السلم والأمن".

سادساً، وهو الأكثر أهمية، يجب ألا نحلج أبداً من أن نستخدم هذه المؤسسة لوضع طموحاتنا المشتركة موضع التنفيذ من أجل عالم أفضل ولمعالجة القضايا العالمية في يومنا هذا. فلطالما أنفقنا الوقت ونحن نحفض قاماتنا، بدلاً من أن نهض مستجيبين لتطلعات عالم يصرخ مطالباً بقيادتنا الجماعية.

إن استمرار فشلنا في تحقيق حل ملزم بشأن التخفيف من آثار المناخ والتكيف معها هو أحد الأمثلة على ذلك. وفي الشهور التي أعقبت الدروس المؤلمة لما يسمى باتفاق كوبنهاجن، أظهرت لنا الفيضانات المدمرة في باكستان وموجات الحر والحرائق في روسيا مرة أخرى أنه ما من دولة بنجى من امتداد آثار تغير المناخ. بيد أن ضعف الدول الكبيرة أمام الأعاصير والفيضانات والحرائق المدمرة لا يقارن بأوجه الضعف الفريدة المتعلقة بالوجود نفسه في حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية. فبالرغم من أن كل الدول معرضة للكوارث الطبيعية، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية هي وحدها المهتدة بأن تختفي من الخارطة، وينتفي وجودها.

للرئيس الجديد للجمعية العامة في هذه الدورة كل النجاح خلال فترة رئاسته.

تنوي الثورة البوليفارية الإسهام في هيكل وجدول أعمال الأمم المتحدة حتى تجسد علاقات القوة الظالمة القائمة في العالم. وهذا المنتدى، كما هو اليوم، يساعد في إدامة العلاقات الظالمة الموروثة من الحرب العالمية الثانية، علاقات تصبح أكثر إقصاء وسلطوية بينما تحقق العولمة الليبرالية الجديدة أوجه التقدم. وقد قال رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، هوغو تشايفث فرياس، في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، في خطاب خلال المناقشة العامة في الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة (A/60/PV.6):

”إن الأمم المتحدة فاقت في نموها النموذج الذي صمم لها. إنها ليست مجرد مسألة إصلاح بسيط. إن القرن الحادي والعشرين يقتضي تغييرات عميقة لن تكون ممكنة في الواقع إلا بإعادة صياغة المنظمة“. (A/65/PV.6، صفحة ٢٢).

ثمة مثالان مؤثران يوضحان هيكل السلطة العالمية غير المنصف واللاعقلاني هذا. خلال السنوات التسع عشرة الماضية، مثلت الأغلبية الساحقة من البلدان حول العالم أمام الجمعية العامة للمطالبة بإهاء الحصار الاقتصادي والتجاري المفروض على الشعب الكوبي البطل. ولكن ما الذي فعلته هذه المنظمة لكفالة تقيّد الولايات المتحدة بإرادة الجمعية العامة؟ الجواب معروف تماما: لا شيء.

وقد اتخذ مجلس الأمن والجمعية العامة عشرات القرارات بشأن قضية فلسطين، ولكن النخبة العسكرية والسياسية الإسرائيلية ترفض الامتثال. إن السلطة القائمة بالاحتلال تتصرف بإفلات كامل من العقاب وتواطؤ حليفها الرئيسي. ما الذي فعله مجلس الأمن لحمل السلطة القائمة بالاحتلال على احترام مبادئ القانون الدولي، بما في

أصحاب الملايين المضللين أيديولوجيا أو المغرر بهم لتهديد نسيج ديمقراطياتنا الضعيفة بشكل كبير. ومن سوء الحظ أن هؤلاء المتطفلين يساعدهم ويحرضهم في أغلب الأحيان الانتهازيون غير الوطنيين الذين يعتبرون السيادة سلعة يمكن استبدالها بلا عوائق، تُقايس وتباع لأسوأ أصحاب العطاء الأعلى مكاسب سياسية قصيرة الأجل.

إن سانت فنسنت وجزر غرينادين مأهولة بشعب معتر بنفسه وكرام، له تاريخ من الكفاح الضاري من أجل الحرية والاستقلال. لقد بنيت حضارتنا الكاريبية ومكونها الفنسنسي؛ على أساس متين؛ أساس تعزز بكفاحنا ضد الرق والإبادة الجماعية، وبمقاومتنا للاستعمار والاستغلال. وحجمنا الصغير يدحض روحنا التي لا تقهر. نحن نمتلك استقلالا يدعم مقاومة كوبا البطولية للحصار الظالم والمدان دوليا. لدينا قوة تشي بنبيل استجابة الشعب الهائبي للمأساة التي لا يمكن تصورها. ولدينا قدرة على التكيف عالقة بتاريخنا الجماعي، ولها صدى في أسماء الأبطال الوطنيين في منطقتنا، مثل ناني وغارفي وبوسا ومارتي وشاتوير، وذلك غيض من فيض. وديمقراطياتنا لا يمكن شراؤها ولا بيعها ولا ترهيبها. وبالمثل فإن التزامنا بالشمول الديمقراطي للأمم المتحدة وسيادة ميثاقها لا يتزعزع.

وإزاء هذه الخلفية ستجدون، السيد الرئيس، سانت فنسنت وجزر غرينادين حليفا قويا في جهودكم لإعادة إرساء الدور المركزي لهذه الهيئة في مسائل الحوكمة العالمية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد خورخي باليرو بريسينيو، رئيس وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد باليرو بريسينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): باسم جمهورية فنزويلا البوليفارية أتمنى

قرار الجمعية العامة ١١ (الدورة الأولى) الصادر في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، فيما يتعلق بشروط انتخاب الأمين العام، لا يقيد بأي طريقة قدرة الدول الأعضاء على مناقشة هذا الانتخاب والتصويت عليه. ووفقا للمبادئ الديمقراطية والشفافية، يجب على الدول الأعضاء المشاركة في ترشيح وتعيين هذا المسؤول الكبير. وبذلك تكون للدول حرية الاختيار من بين بضعة بدائل.

وتقتضي إعادة بناء الأمم المتحدة أيضا أن تمارس الجمعية العامة ممارسة كاملة مسؤولياتها عن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة.

لقد بدأت المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ تتكشف في سياق معقد يجعل من الصعب التوصل إلى توافق للآراء على أغلبية المواضيع. فالبلدان المتقدمة النمو ترفض الالتزامات الدولية السارية تماما، وتحديدًا بروتوكول كيوتو. وتأمل جمهورية فنزويلا البوليفارية أن يجري التوصل، في المؤتمر القادم للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ الذي سيعقد في كانون في نهاية هذه السنة، إلى اتفاق ملزم قانوناً يكون طموحا ويحترم الاتفاقية وبروتوكول كيوتو.

وتكافح فنزويلا من أجل وضع نموذج إنمائي يقوم على أساس جديد يحل محل نموذجي الإنتاج والاستهلاك السائدين فالبلدان النامية وأشد القطاعات ضعفا في البلدان المتقدمة النمو تعاني من أثر الأزمات الاقتصادية والمالية للرأسمالية. ولذلك من الأساسي والضروري النظر في تحويل هذا النموذج غير الإنساني الذي تسبب بأزمته الجديدة بمزيد من الجوع والفقر والبطالة واللامساواة. ولم تنته أزمة الرأسمالية. إن طبيعتها الهيكلية تعيد إنتاج نفسها إلى ما لا نهاية. والجماعات ذات الامتيازات والاقتصاد المالي

ذلك القانون الإنساني الدولي، وعلى وجه الخصوص، اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩؟ الجواب معروف تماما: لا شيء.

إن إعادة بناء الأمم المتحدة تتوقف على تعزيز الجمعية العامة ومعالجتها للمسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. وتتحدى فنزويلا فرض مجموعة صغيرة من البلدان لشروطها في هذه المجالات، بينما لا تؤخذ في الحسبان آراء الأغلبية. ويجري في الأمم المتحدة تنفيذ استراتيجية ترمي إلى إضعاف الجمعية العامة واستبعادها عن أهم القرارات العالمية، بينما يزيد مجلس الأمن على نحو تدريجي سلطته وتأثيره على جدول أعمال الأمم المتحدة ويتناول مواضيع تتجاوز حدود الصلاحيات الممنوحة له من قبل ميثاق المنظمة. والأمين العام، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، موظف إداري لدى المنظمة مسؤول عن الاعتناء بمصالح جميع الدول الأعضاء وليس بسياسات دول قليلة تسعى إلى توجيه جدول الأعمال العالمي.

وطوال عشرين سنة تقريبا، ناقشنا إصلاح مجلس الأمن وتعزيز الجمعية العامة، ومع ذلك لم يحقق حتى الآن أي شيء تقريبا. إن نداء الرئيس تشايبث إلى إعادة صياغة الأمم المتحدة ما يزال صحيحا تماما. وتحقيقا لهذا الغرض، تقترح فنزويلا إزالة حق النقض الذي تتمتع به خمسة فقط من أعضاء الأمم المتحدة. إن هذا الأمر من مخلفات الحرب العالمية الثانية وهو لا يتمشى مع مبدأ المساواة السيادية بين الدول من حيث السيادة. وتقترح فنزويلا أيضا زيادة أعضاء مجلس الأمن بفتيته الدائمة وغير الدائمة. لم تُحرم البلدان النامية من الحق في المشاركة في هذا المنتدى؟

ولذلك تحت فنزويلا جميع الدول على اقتراح مرشحين لشغل منصب الأمين العام، بهدف إضفاء الطابع الديمقراطي على الانتخابات لهذا المنصب الرفيع. ونعتقد بأن

للتضامن والتعاون الداعم في تنمية شعوبنا وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وأشعر بالارتياح الكبير بالإشارة إلى أن جمهورية فنزويلا البوليفارية قد حققت، على الرغم من البيئة الاقتصادية والمالية الدولية العصبية، جميع الأهداف الإنمائية للألفية تقريباً، وعلى وجه الخصوص في مجالات الفقر والصحة والغذاء والتعليم ووفيات الأطفال والمرافق الصحية. ونود أن نؤكد على أن فنزويلا تولت رئاسة مؤتمر القمة لمنطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتكامل والتنمية في شباط/فبراير ٢٠١٠. وسيعقد مؤتمر القمة الثالث في بلدنا في ٥ تموز/يوليه ٢٠١١ في إطار الذكرى السنوية التاريخية لمرور مائتي سنة على توقيعنا على إعلان الاستقلال.

وتولي فنزويلا أهمية خاصة لعملية اتحاد وتكامل منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ومن شأن التقدم في تحقيق ذلك الهدف أن يؤدي إلى التفعيل الكامل لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مما سيحقق حلم محررينا على النحو الجسد في دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية. إن اتحاد شعوبنا - شعوب الجنوب المكافحة من أجل الاستقلال والحرية والسيادة وتقرير المصير - يتصدر المشروع الوطني لسيمون بوليفار الذي اعتمدها كما يرد في حطتنا الاشتراكية الأولى للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣.

وفي وجه المحاولات المتكررة لإضعاف سيادة البلدان، وفي وجه هجمة الرأسمالية والليبرالية الجديدة الوحشية، تدعو الحكومة البوليفارية إلى إعادة إطلاق مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز حتى تستطيع البلدان النامية الدفاع بقوة أكبر عن مصالح شعوبها.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب من على هذا المنبر عن تقديرنا للتحديات الموجهة إلى الرئيس هوغو تشايفيث فرياس من قِبَل العديد من الحكومات والحركات الاجتماعية

والجهات المضاربة والاحتكارات واحتكارات القلة ومؤسسات بريتون وودز ستواصل محاولة جعل البلدان النامية وأشد الفئات فقراً وضعفاً في العالم تدفع ثمن الأزمة. وسياسات الليبرالية الجديدة، التي تطبق نتيجة للأزمة العالمية للرأسمالية، تومئ إلى شمولية الأسواق المالية، مما يعمق الفجوة بين الأغنياء والفقراء داخل تلك البلدان ويوسع نطاق التباينات بين الشمال والجنوب.

ومن المهم أيضاً التأكيد على أن جهود البلدان المتقدمة النمو في سياق المساعدة الإنمائية الرسمية لم تكن مستدامة، نظراً لأن جهات مانحة كبيرة لم تف مراراً وتكراراً بتعهداتها حينما يتعلق الأمر بالهدف المتفق عليه، وهو هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وينبغي للبلدان النامية، وهي تواجه الأزمة، أن تعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وأن تنشئ آليات سيادية بديلة لتلافي احتكار الائتمان الذي تمارسه مؤسسات بريتون وودز. وتحقيقاً لهذا الغرض، تعتزم فنزويلا إنشاء وتعزيز مؤسسات مالية إقليمية مثل مصرف التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية - المعاهدة التجارية للشعوب ومصرف الجنوب. ونرحب بالمبادرات في ذلك الصدد التي تُتخذ في أفريقيا وآسيا.

ويحظى التعاون فيما بين بلدان الجنوب أولوية قصوى بالنسبة لفنزويلا. فقد حدثت فعلاً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تجارب ناجحة مثل اتفاق النفط الكاريبي الذي يفرز التعاون الداعم في قطاع الطاقة، ومصرف التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية - المعاهدة التجارية للشعوب التي تحقق نتائج ناجحة في التغلب على الفقر واللامساواة. وتسهم هذه الأشكال الجديدة

ويتزايد طابعها العالمي، تتطلب منتديات عالمية للتصدي لها. ويعني ذلك الانخراط في حوار مع الآخرين، وغالباً مع من لهم آراء مختلفة. ليس الغرض من الأمم المتحدة إرضاء مختلف الزعماء وفقاً لاعتقاداتهم الخاصة، إنها هي مكان لمجابهة وتجاوز الخلافات. لذلك يكون من غير الملائم بالمرّة استغلال هذا المنبر لترويج آراء متطرفة أو مزاعم لا أساس لها. إن التحديات الماثلة أمامنا جسيمة بدرجة لا تسمح لنا بالخروج عن المسار نتيجة محاولات التحريض على الصراع. ويجب ألا ننسى إطلاقاً أننا مجتمع عالمي بفضل المخاطر المشتركة الماثلة أمامنا والتهديدات المشتركة التي تمثل تحدياً لنا والقيم المشتركة التي تجمعنا معاً.

إن تغير المناخ يهدد كل طموحاتنا الاجتماعية والاقتصادية. اسمحوا لي أن أشير إلى عمليتين مهمتين وديناميتين من بين العمليات الواعدة للغاية بينما نحن نلتمس النتائج الممكنة في كيانك. الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات والتمويل.

يعمل فريق الأمين العام الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتمويل تغير المناخ، الذي يرأسه رئيس وزراء النرويج بالترافق مع رئيس وزراء إثيوبيا، جاهداً لتحديد المصادر التي يمكن أن تمكنا من جمع الأموال التي تعهدنا بها في كوبنهاغن. لا بد أن نحدد المصادر العملية والمقبولة، خاصة وعامة على السواء، وأن نساعد في تمهيد الطريق نحو اتفاق دولي جديد للمناخ. وناشد جميع الأعضاء دراسة التقرير الذي سنتلقاه هذا الخريف بذهن منفتح والاستفادة من هذا العمل المهم الجاري بناء على مبادرة الأمين العام، ونحن نعد لمؤتمر كيانك وفترة ما بعده.

تقود النرويج مشاريع الدعم للحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات. وتعهدت النرويج، في بالي في عام ٢٠٠٧، بتقديم ٥٠٠ مليون دولار بشكل سنوي لوقف

والشعبية من جميع أنحاء العالم بمناسبة الفوز في الانتخابات البرلمانية الفتروية يوم الأحد ٢٦ أيلول/سبتمبر. وذلك الفوز شهادة واضحة بدعم أغلبية الشعب للسياسات الإنسانية التي تنهض بها الحكومة البوليفارية. وهذا الفوز الانتخابي سيمكن حكومتنا البوليفارية أيضاً من تعزيز التضامن مع البلدان النامية.

إن المدافعين عن السلام والعدالة والحرية والتضامن في العالم يمكنهم أن يواصلوا التعويل على دعم الثورة البوليفارية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة تين مورتش سميث، نائبة الممثل الدائم لمملكة النرويج.

السيدة سميث (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): لقد أعدنا التأكيد في الأسبوع الماضي على التزامنا بالأهداف الإنمائية للألفية. واتفقنا على التعجيل بجهودنا. وتقع على البلدان النامية نفسها المسؤولية الرئيسية عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويتحمل المجتمع الدولي المسؤولية عن تقديم المساعدة من خلال التنمية وتخفيف الديون حسب الاقتضاء. والنرويج شريك إنمائي قوي ويمكن الاعتماد عليه، وهي ستظل كذلك. وسنقي على المعونة الإنمائية لدينا في مستواها الكبير الحالي، بما في ذلك ما نقدمه من دعم مهم لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها.

وفي هذا العام على وجه الخصوص، يسرنا أن نرى دعماً قوياً لتحسين الصحة النفاسية والحد من وفيات الأطفال وهما الهدفان اللذان نعاني فيهما أكبر تأخير. وستعمل النرويج مع الأمين العام لكفالة أن تترجم استراتيجيته العالمية لصحة المرأة والطفل إلى أفعال في الميدان.

كما تبين الاجتماعات الكثيرة الناجحة والملمهة التي عقدت في الأسبوع الماضي أن التحديات التي تواجه العالم،

تود النرويج أن تكرر الرؤية والأمل اللذين أعرب عنهما الرئيس أوباما في هذه الجمعية العامة بأنه ربما يكون لدينا في المستقبل القريب اتفاق من شأنه أن يؤدي إلى انضمام عضو جديد إلى الأمم المتحدة - دولة فلسطين مستقلة وذات سيادة.

لقد دعت لجنة الاتصال المخصصة، التي ترأسها النرويج، إلى تقديم المساعدة إلى السلطة الفلسطينية في تنفيذ برنامج الحكومة الثالثة عشرة لاستكمال مهمة بناء دولة فلسطينية، فيما يتعلق ببناء المؤسسات وتطوير اقتصاد فلسطيني مستدام. وتشجع المانحون للتقارير الأخيرة التي أفادت بأن تنفيذ برنامج الإصلاح تسارع بدرجة كبيرة في النصف الأول من عام ٢٠١٠. وذكر البنك الدولي أنه إذا حافظت السلطة الفلسطينية على أدائها الحالي، فإنها ستكون في وضع يسمح لها بإقامة دولة في أي وقت في المستقبل.

ومن الأهمية بمكان أن ينعكس هذا التقدم في إحراز تقدم في مفاوضات السلام. وترحب النرويج باستئناف المفاوضات الثنائية المباشرة في وقت سابق هذا الشهر لإنهاء الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. ونأسف لعدم تمديد وقف إسرائيل الاختياري للاستيطان. وتؤكد النرويج مجدداً التزامها القوي بالحل القائم على وجود دولتين ودعم المفاوضات عن طريق كفالة الامتثال الكامل للالتزامات خريطة الطريق واستمرار مساعداتها لجهود بناء الدولة الفلسطينية.

اسمحوا لي أن أؤكد على عملية أخرى ذات أهمية كبيرة للسلام والأمن الإقليميين والتنمية الإقليمية. لا بد أن يكون دعم الأطراف في تنفيذ اتفاق السلام الشامل للسودان على وجه كامل وفي حينه مدرجاً في جدول أعمالنا. لا يسعنا أن نجد أنفسنا في حالة نأسف فيها جميعاً على أننا تركنا السلام يضيع في السودان.

إزالة الغابات. ونحن نعمل مع شركاء رئيسيين مثل البرازيل وإندونيسيا وغيانا لوضع أساليب ملموسة لتنفيذ هذا على الصعيد العملي. إن تلك التدابير فعالة كوسائل للتخفيف وتوفير حفازا قويا لتقدم تمويل جديد وإضافي من أجل البلدان النامية. إنها تدخل حيز التنفيذ على الفور. أدعو البلدان الأخرى إلى الاشتراك في هذا المسعى الكبير.

قبل ١٠ أعوام، أكدنا مجدداً على الصلة بين الركائز الثلاث للأمم المتحدة، وهي: التنمية والأمن وحقوق الإنسان. إن حقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من رؤية الأمم المتحدة وميثاقها، وينبغي تعميمها في عمل الأمم المتحدة في كل المجالات، على النحو الذي دعت إليه هذه الجمعية العامة في السابق. ستواصل النرويج نشاطها في مجلس حقوق الإنسان وتعزيز نهج قائمة على حقوق الإنسان في العمل الإنمائي للأمم المتحدة. وهي ستواصل العمل مع البلدان الشريكة من الشمال والجنوب تحقيقاً لهذه الغاية، كما فعلنا بنجاح الأسبوع الماضي في ندوة تريغفي لي حول الحريات الأساسية، التي ركزت على الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

يوافق هذا العام أيضاً الذكرى السنوية العاشرة للبنية الأساسية أخرى من لبنات الأمم المتحدة - قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. إن تمكين المرأة عنصر بالغ الأهمية ليس في التنمية المستدامة فحسب، بل أيضاً في السلام المستدام. لقد حان الوقت لإنجاز التعهدات التي قطعت والوفاء بالوعود التي من شأنها تمكين المرأة من الاضطلاع بدور فعال في الحالات التي تكون مسألة حياة أو موت، لا بالنسبة للمرأة فحسب، ولكن أيضاً بالنسبة لأسرها ومجتمعاتها بل ودولها. ينبغي، عندما تجري التقييم في تشرين الأول/أكتوبر، أن نركز على الإجراءات المتخذة، وفوق ذلك، على الإجراءات التي يتعين اتخاذها.

بصون وتعزيز الأمم المتحدة كمقر اجتماعات عالمي وشامل وفريد حيث نجتمع، نحن شعوب هذا العالم، لحل التحديات العالمية لعصرنا. هذه هي مسؤوليتنا المشتركة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فيتولد سوبكوف، رئيس وفد بولندا.

السيد سوبكوف (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أتمنى لكم، سيدي، النجاح خلال فترة رئاستكم.

بدأ هذا العام بزلزال مأساوي في هايتي حصد أرواح أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة وحفظة السلام. وللأسف، بعد أشهر قليلة، اجتاحت الفيضانات باكستان مسببة أضراراً كارثية. أود أن أشيد بذكرى النساء والرجال الذين لقوا حتفهم خلال عملهم مع الأمم المتحدة. وأود أيضاً أن أحيي من قدموا المساعدة إلى الضحايا. لقد أبرزت تلك الحوادث المساوية والمؤلمة جدا الدور الأساسي الذي تستطيع الأمم المتحدة الاضطلاع به في حياتنا والأداء الرائع لمنظمة بدأ أن كثيرين يعتبرونها أمراً مسلماً به.

إن الطابع العالمي للأمم المتحدة يمكن الدول الأعضاء من القيام بالأنشطة وتحقيق النتائج المتفق عليها، بصرف النظر عن شكل حكوماتها أو ثقافتها. ولا يسع المرء أن يهون من شأن مساهمة الأمم المتحدة في حفظ السلام وبناء السلام، أو دورها في تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان أو مساهمتها في تدوين القانون الدولي.

ما برحت بولندا على الدوام مؤيدا قويا وموثوقاً للأمم المتحدة. إن التعددية الفعالة هدف ينعكس في سياسات حكومتي ومبدأ توجيهي للاتحاد الأوروبي. ونلاحظ على السواء التوقعات العالية والانتقادات فيما يتعلق بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. لذلك نثير مسألة الإصلاح، إذ نريد أن تكون الأمم المتحدة أكثر كفاءة

طوال أكثر من ٦٠ عاماً، كانت منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، الإطار الحكومي الدولي العالمي للتعاون بشأن التحديات المشتركة. ربما تشير الاتجاهات الحالية في التعاون العالمي إلى هيكل فضفاض أكثر تجرؤاً للحكومة العالمية. هناك فرق دقيق جدا بين تلك التحالفات الاستراتيجية بوصفها مكملة للتعددية التقليدية، وبوصفها بديلة للتعددية العالمية ذات التمثيل المباشر أو غير المباشر لجميع الدول. ولهذا تعلق النرويج أهمية كبرى على المناقشات الجارية بشأن أفضل السبل لتيسير التعاون البناء بين مجموعة العشرين والأمم المتحدة.

كان إصلاح الأمم المتحدة موضوع بيانات كثيرة خلال هذه المناقشة. كي نحافظ على أهميتها، لا بد أن تقوم الأمم المتحدة على نحو مستمر بإصلاح شؤونها والتكيف مع المناخ المتغير والتحديات الجديدة. وعلينا، بصفتنا الدول الأعضاء، مسؤولية عن كفالة أن تكون المنظمة مجهزة للاضطلاع بالمهمة المناطة بها. لذلك، لا بد أن نواصل السعي من أجل إصلاح الأمم المتحدة، ولكن بهدف تحسين وتعزيز الأمم المتحدة. لا بد أن نستعين بالعمل الذي بدأ بالفعل ويبدو أنه يؤتي ثماره. يشير توحيد الأداء إلى تحقيق تقدم على المستوى القطري. ويلزم الآن متابعته على مستوى المقرر. إن إنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة قصة نجاح في الاتساق على نطاق المنظومة. ونهنئ السيدة باتشيليت ونتعهد بدعمها في الوفاء بالوعود التي قطعت للجهاز. وإضافة إلى اللجان والعمليات الجديدة، نحن بحاجة الآن إلى الانتهاء من العمل بشأن الاقتراحات المطروحة بالفعل.

إن الالتزام بالأمم المتحدة يعني أيضاً، بالنسبة للنرويج، الالتزام بالإصلاح - السعي من أجل أمم متحدة كفؤة وقادرة على تلبية ما ننيطه نحن، الدول الأعضاء، بها من توقعات. كل واحد مدين للآخر وللأجيال القادمة

وفي هذا الصدد، نشيد بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ونعتقد أيضا أن استعراض وإصلاح مجلس حقوق الإنسان، ونحن عضو فيه، سيعزز فعالية تلك الهيئة.

إن كوكبنا معرض لعدد متزايد من التهديدات الوجودية. تبين التجربة أنه ما من دولة تستطيع حل مشاكل العالم بمفردها. ولذلك لا بد من استجابة عالمية لمواجهة التحديات العالمية. والأمم المتحدة لديها القدرة على تبرير هذه الاستجابة، وفي حالات كثيرة، على توليدها. ونتوقع أن يكون الامتياز سمة معيارية للأمم المتحدة. وفي نهاية المطاف، لن يتسنى للأمم المتحدة تحقيق هذا الامتياز إلا بموافقة ودعم دولها الأعضاء.

لقد بينت الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة الحاجة إلى سياسات اقتصادية ومالية منسقة على الصعيد العالمي. وتناقش هذا حاليا اللجنة الثانية للجمعية العامة والوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة بالأمم المتحدة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتتوقع بولندا أن تكون الأمم المتحدة المنتدى الأساسي للمناقشات المتعددة الأطراف بشأن القضايا المتعلقة بالأزمة. ونأمل ألا تحول الأزمة الحالية دون تحقيق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية للألفية.

إن المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية المختلفة تجعل الدول منفتحة بشكل متزايد أمام تعميق التعاون. يتطلب الطابع المعقد للتحديات الجديدة خبرات متطورة وتكاملا للجهود. وتضمن الأمم المتحدة توفير الاثنين معا. وترى بولندا أن الأمم المتحدة هي الهيئة المناسبة لمعالجة مسألتي الأمن والاقتصاد العالميتين.

إن السلام والأمن مسألتان أساسيتان. وهدفنا هو بناء عالم خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل

وأفضل تكيفا مع المناخ العالمي الجديد. وإذا أخفقت المنظمة في تلبية آمال وتوقعات أعضائها، فإنها ستعاني التهميش، الذي قد يؤثر سلبا على التعددية، وكذلك على اليقين والثبات في العلاقات الدولية.

ما برحت بولندا تشارك في عملية التأمل المستمرة بشأن استجابة الأمم المتحدة للأخطار والتحديات المعاصرة والمتوقعة. ونرى أنه ينبغي أن تحسن الأمم المتحدة قدرتها على التعاون مع المؤسسات والمنظمات الأخرى، ولا سيما على أساس إقليمي.

وتؤيد بولندا جهود إصلاح مجلس الأمن، الجهاز المناط به حفظ السلام والأمن. وعلينا أن نأخذ في الحسبان التغييرات التي حدثت في النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، وفي الوقت نفسه الحفاظ على تماسك المجلس وجدوى عملياته لصنع القرار. ونؤيد تخصيص مقعد غير دائم إضافي في المجلس لمجموعة دول أوروبا الشرقية. كما نرى أن فكرة تمثيل الاتحاد الأوروبي جديدة بالاهتمام وتستحق المناقشة. وبشكل عام، نعلق أهمية كبرى على دور الاتحاد الأوروبي في منظومة الأمم المتحدة. ولذلك نشجع الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على دعم جهودنا لكفالة مكانة لائقة للاتحاد الأوروبي، وله مركز المراقب في الجمعية العامة، في شكل اتخاذ قرار.

ونعلق أهمية كبرى على تعزيز مصداقية إجراءات الأمم المتحدة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان. أسمحوا لي أن أذكر الجمعية العامة بالاجتماع الناجح لاجتماع الديمقراطيات في كراكوف في تموز/يوليه ٢٠١٠. وبولندا على يقين بأن تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم يسهم في تحقيق الأمن وفي إحراز التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

ومن بين المسائل المتصلة بتزع السلاح النووي، تبرز واحدة بوضوح وهي: مركز الأسلحة النووية دون الاستراتيجية، التي لا يغطي حتى الآن تخفيضها وإزالتها أي صك دولي ملزم قانوناً. إن عالماً خالياً من الأسلحة النووية لن يتحقق إذا لم يتم التصدي لهذا التحدي.

إن مؤتمر نزع السلاح يتطلب اهتمامنا الخاص. ونشيد بجهود الأمين العام، الذي عقد قبل أيام قليلة قمة استثنائية مكرسة لتزع السلاح. وتعلق بولندا أهمية كبيرة على تلك الهيئة وتناشد جميع الدول مضاعفة جهودها لتنشيط المؤتمر باعتباره منبراً للمفاوضات المتعددة الأطراف لتزع السلاح وعدم الانتشار.

ما فتئ أثر الأزمة الاقتصادية والمالية يلحق الضرر بمعظم البلدان. أصبحت ندرة الوظائف العالية الجودة موضوعاً ذا أهمية أساسية. لا بد من بذل الجهود لحشد الموارد وتوفير الفرص لصالح أشد قطاعات المجتمع ضعفاً. وتتصدر تلبية الاحتياجات الأساسية مرة أخرى الشواغل العالمية.

لقد أصبح قطاع الطاقة مجال اهتمام رئيسي. وتكلفة وأمن الإمدادات وتقليل التلوث من بين بعض القضايا الحساسة. نحن لا نواجه تحدي جعل الطاقة النظيفة خياراً اجتماعياً معضلاً فحسب بل أيضاً جعله خياراً سويقياً.

نحن بحاجة إلى تغيير تفكيرنا بشأن الانقسام بين الشمال والجنوب بغية السماح للمجتمع الدولي بالمضي بفعالية إلى الأمام. إن السماح بأن تحدد اختلافاتنا هويتنا وصفة لكارثة. لذلك من المهم أن نركز على العناصر المشتركة وعلى تنوع ظروف وحالات الدول وأن نبتعد عن عقلية المطالبات.

إن سرعة عولمة السوق تتجاوز قدرة حكومات كثيرة على كفالة الاستقرار الاقتصادي العالمي. ويزيد تنامي

الأخرى، عالم خال من الإرهاب؛ وعالم قادر على نزع فتيل التهديدات بالحرب والصراع. وينبغي أن تعزز الأمم المتحدة مشاركتها في تحقيق هذه الأهداف، وتوقع ومنع نشوب الصراعات، حيثما أمكن، وتطوير القدرة على تسويتها بفعالية حال اندلاعها.

وما برحت مشاركة الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام تحقق التأثيرات الظاهرة المتوخاة، وبخاصة من حيث بعدها السياسي والإنساني. إن الخبرة التي اكتسبناها من زيادة المشاركة في السنوات الأخيرة تسمح لنا بأن ندرك بصورة أفضل تعقيد هذه العمليات وأوجه قصورها والتحديات المقبلة. ونرى أن إصلاح حفظ السلام لا بد أن يستمر. نحن ندعم الجهود التي من شأنها تحقيق نوعية جديدة من حفظ السلام، وفي هذا الصدد نحن ملتزمون بالعمل من أجل تحقيق توافق أوسع في الآراء على جوانب حفظ السلام الاستراتيجية من خلال إقامة شراكة متجددة بين جميع أصحاب المصلحة.

ونأمل أن يرتبط، هذا العام، بتحقيق تقدم كبير في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. إن نجاح المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بين أن التوصل إلى توافق الآراء ممكن في هذا المجال تحديداً من مجالات التعاون الدولي. ويبقى التنفيذ الفعال والعملية لنتائج المؤتمر الاستعراضي مهمة أساسية. نحن على يقين بأن المبادرة التي أطلقتها مؤخراً أستراليا واليابان، وتشمل مشاركة بولندا و ١٠ بلدان أخرى، ستسهم في تحقيق هذا الهدف.

نحن نرى أن المؤتمر الاستعراضي والمعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها وقمة الأمن النووي خطوات مهمة إلى الأمام، لكننا نعتبر أن تنفيذ قراراتها يمثل تحدياً.

للاغاية تعزيز مبادئ الملكية والقيادة الوطنيتين فضلا عن المساءلة المتبادلة، واحترامها بشكل كامل. إن بولندا تشارك بفاعلية في تعزيز التعاون الإنمائي العالمي.

نحن ملتزمون بأنشطة الأمم المتحدة في مجال تخفيض حدة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. ونلاحظ مع الارتياح النتائج الايجابية لإصلاح الأمم المتحدة لتوحيد الأداء وزيادة كفاءة المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة. ونؤيد الأنشطة التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة، في مجال التنمية والمجال الإنساني.

وتتوقع بولندا نتيجة طموحة وتطلعية ذات منحنى عملي لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة في عام ٢٠١٢. ونتطلع إلى تحقيق جميع الأهداف الرئيسية للمؤتمر، التي ينبغي أيضا أن تسد فجوة الثقة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الواضحة في مفاوضات تغير المناخ. وينبغي أن تكون النتائج الختامية للمؤتمر وثيقة سياسية مركزة وعالمية من حيث طابعها وتهدف إلى تحديد الإجراءات الملموسة لجميع البلدان. وينبغي أن تكون مرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية، وتأخذ في الحسبان الاحتياجات المحددة للبلدان النامية. وندعو إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى كفاءة أن تصبح المؤسسات المشاركة في تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة أكثر فعالية وكفاءة عن طريق تحسين التأزر وتوفير الموارد الكافية.

وستواصل بولندا، التي استضافت الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والاجتماع الرابع للدول الأطراف في بروتوكول كيوتو، جهودها الرامية إلى بناء توافق دولي في الآراء على اتفاق عالمي شامل لما بعد عام ٢٠١٢. إن دور منظومة الأمم المتحدة مهم لمواصلة التصدي الفعال والكفؤ للتحديات التي يمثلها تغير المناخ.

الاعتماد المتبادل للاقتصادات الوطنية خطر انتقال الصدمات المزعزعة للاستقرار بين البلدان. إن الأنشطة الاقتصادية في إطار الأمم المتحدة موزعة حاليا بين مؤسسات كثيرة. ويؤدي هذا غالبا إلى تداخل الاختصاصات فيما بينها. وربما يكون دور الأمم المتحدة هو تنسيق الأهداف وكفالة الاتساق بين أنشطة المنظمات الدولية الرئيسية، وتوفير القيادة السياسية اللازمة والإطار الاستراتيجي فيما يتعلق بالسياسيات في الأجل الطويل وتعزيز التنمية المستقرة والمستدامة.

لقد أكد الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي اختتم في ٢٢ أيلول/سبتمبر من جديد أهمية التعاون الإنمائي وجدد التزام المجتمع الدولي بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وسلم الاجتماع بالدور البالغ الأهمية للأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون الإنمائي وأشاد بمشاركتها وجهودها المتواصلين.

تؤكد بولندا مجددا دعمها لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وهي تشكل نقطة مرجعية أساسية لبرنامجنا للمساعدات الخارجية. ونحن ملتزمون أيضا بأحكام إعلان باريس ومبدأ فعالية المعونة الوارد فيه. ونؤيد بقوة التنسيق فيما بين جميع شركاء التنمية.

إن مساعدتنا الإنمائية الرسمية موجهة إلى خدمة سياسات شركائنا المواتية للنمو. إن حشد الموارد المحلية والاستثمارات المباشرة الأجنبية والسياسات الاقتصادية الجيدة هي المحركات الأساسية للتنمية. ولذلك ينبغي تنفيذ السياسات الإنمائية وفقا لمبادئ التنمية المستدامة والحكم الرشيد. ونرحب بالتقدم المحرز بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، الذي تحقق إلى حد كبير نتيجة الجهود المتواصلة للبلدان النامية. وفيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية، من المهم

السيد ديستا (إريتريا) (تكلم بالإنكليزية): إنني آخذ الكلمة ممارسة لحق الرد فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به معالي وزير خارجية إثيوبيا هذا الصباح. من الواضح أن وزير الخارجية كان يحاول صرف انتباه هذه الهيئة عن رفض بلده سحب قواته من الأراضي الإريترية الجنوبية وعن مغامرات حكومته العسكرية في الصومال. وترفض إريتريا كل المزاعم التي لا أساس لها، ولا أرغب في تقييم كل تلك المزاعم التي أدلى بها هذا الصباح. بمحاولة تناول كل واحد منها في هذه الساعة المتأخرة. ونظرا لضيق الوقت، سأرد بإيجاز على المسألة قيد النظر.

ليس لدى إريتريا مشاكل مع جيرانها، وإن كان لديها مشاكل في الماضي، فقد تمكنت من حلها بنجاح وبشكل سلمي وقانوني، باستثناء مشاكلها مع إثيوبيا. لا تستطيع إثيوبيا الاحتباء وراء قرار مجلس الأمن الذي أشار إليه وزير الخارجية. إن محاولتها أن تجد العزاء في قرار وأن تستخدم إريتريا كبش فداء لمشاكل الصومال انتقاد في غير محله، وعندما لم يتم العثور على دليل يؤيد دعم إريتريا المزعوم للمتمردين في الصومال، تحولت كل الأنظار إلى إثيوبيا. بل إن بعض أعضاء الحكومة الاتحادية الانتقالية يقرون بأن إثيوبيا تستغل قرار مجلس الأمن لمواصلة تنفيذ جدول أعمالها الخفي.

إن المزيد من الأصوات يتعالي من أجل إجراء فحص دقيق لسياسات إثيوبيا التي تخدم مصالحها الذاتية ولأعمالها في الصومال. إن بعض المصادر على يقين بأن إثيوبيا، ولديها جيش عامل قوامه حوالي ٨٠٠ ٠٠٠ فرد - وهو الأكبر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - تتلقى دعما عسكريا سنويا قدره حوالي بليون دولار، وهو يستخدم لإمداد الصومال وبالتالي إمداد المتمردين.

وفي هذا الصدد، نود أن نشكر الأمين العام على وضع تغير المناخ في صدارة جدول أعمال منظومة الأمم المتحدة وعلى جهوده العديدة للتصدي للآثار السلبية لهذا التغير. إن تغير المناخ تحد عالمي لن يتسنى التصدي له بفعالية إلا من خلال بذل جهود عالمية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وتعتقد بولندا أنه ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي تركيز اهتمامه على تحسين وتعزيز تنفيذ ورصد اتفاقيات ريو الثلاث وتطوير أوجه التآزر فيما بينها وزيادة كفاءة واتساق منظومة الأمم المتحدة. كانت العملية التشارورية التي أطلقت خلال الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس محافظي برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن إصلاح النظام الدولي للإدارة البيئية إسهاما هاما في المناقشة بشأن الإدارة البيئية في سياق مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة. وبينما نظل واقعيين وعمليين، ينبغي أيضا أن نكون طموحين.

وفي الختام، أود أن أقول كلمات قليلة عن التضامن. من الضروري إدراك أهمية التضامن الدولي والعمل معا على نحو وثيق وبناء تحالفات جديدة وتجاوز الانقسامات القديمة. إن مستقبلنا المشترك على المحك وليس هناك ضمان للنجاح، لكننا بالتأكيد نخاطر بالفشل إذا لم نتخذ إجراء. إن إقامة شراكات جديدة وبناء الثقة بالأهداف المتعلقة بالسياسات والمشاركة الإيجابية فيما بين الشركاء هي العناصر الضرورية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة.

طلب ممثلون كثيرون التكلم ممارسة لحق الرد. أود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

عملية السلام وأن يقودوها، وستستمر إريتريا في العمل بصورة بناءة مع جميع الصوماليين والأمم المتحدة من أجل تحقيق تلك الأهداف.

أود أن اختتم بياني بالإشارة إلى أن إثيوبيا قد أصبحت جزءا من المشكلة في الصومال، ويجب وضع حد لذلك إذا أريد لعملية السلام الشاملة للجميع التي يمسك الصوماليون بزمامها ويقودونها أن تترسخ في الصومال. وأود أيضا أن أحث المجتمع الدولي على دعوة إثيوبيا إلى إنهاء احتلالها للأراضي الإريترية ذات السيادة للتأكد من أن المنطقة دون الإقليمية في أفريقيا مستقرة وآمنة.

السيد أباي (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): إنني آخذ الكلمة ممارسة لحق الرد فيما يتعلق بالادعاءات التي تستهدف حكومة بلدي من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة.

لقد كانت إريتريا وما زالت تزعزع استقرار منطقة القرن الأفريقي، وتلك حقيقة. وهي تملك تاريخا طويلا في رعايتها لمختلف الجماعات الإرهابية في المنطقة، وتلك حقيقة أخرى معروفة جيدا. ومع ذلك، وعلى الرغم من دور إريتريا المدمر في القرن الأفريقي، لم يتخذ المجتمع الدولي تدابير ملموسة تتناسب مع طابعها العدواني.

في أواخر العام الماضي، فرض مجلس الأمن في النهاية، وبعد تأخير طويل، جزاءات محددة الهدف على النظام الإريترى. وكان القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) يهدف على وجه التحديد إلى محاولة إقناع إريتريا بإصلاح أساليبها والتصرف بطريقة متحضرة وسلمية. كما أكدت الجزاءات الرسالة التي مفادها أن العلاقات الدولية تخضع للقانون الدولي، الذي يجب تطبيقه إلى أقصى حد. ولا يمكن لإريتريا استخدام أعدائها الخاصة، حقيقية كانت أو مُتصَوِّره، لتبرير العدوان على جيرانها، وأعمال زعزعة الاستقرار الصارخة التي ما فتئت تجري في جميع أنحاء المنطقة، أو الدور الذي

لا بد أن تعتبر حكومة أديس مسؤولة عن سياساتها وأعمالها لزعزعة الاستقرار، ولا بد أن تكون قادرة على أن تتأى بنفسها عن الشؤون السياسية للصومال. وإذا لم تفعل، ستستمر المشاكل في الصومال وفي المنطقة دون الإقليمية.

أود أن أؤكد أن إثيوبيا كانت العامل الثابت الوحيد طوال الأزمة السياسية في الصومال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا النظام كان دائما بمثابة السرطان في القرن الأفريقي. ومن المعروف جيدا أن غزو إثيوبيا للصومال في عام ٢٠٠٦ أسهم في ظهور حركة الشباب. ولم يثر احتلال إثيوبيا للصومال أشد أزمة إنسانية في أفريقيا فحسب بل أسهم أيضا بدرجة كبيرة في زعزعة استقرار البلد. لقد شرد ١,٥ مليون شخص تقريبا وأزهقت أرواح أكثر من ٢٠ ألفا خلال عملياتها للإبادة الجماعية، التي تستحق إجراء تحقيق شامل من جانب الهيئات الدولية ذات الصلة.

لقد كان انسحاب القوات الإثيوبية من الصومال إجراء لحفظ ماء لوجه الحكومة في إثيوبيا. ورغم ذلك، أرسلت حكومة إثيوبيا مرة أخرى، رافضة التعلم من مغامراتها العسكرية في الصومال، قوات إلى وسط الصومال لمواصلة تدخلها العسكري والسياسي في شؤون ذلك البلد. لا ينبغي بأي معايير التسامح مع هذه الأعمال، وبخاصة من جانب مجلس الأمن. إن المعاملة الخاصة التي تلقاها إثيوبيا واضحة بجلاء وأصبحت مصدر مشاكل للسلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. لتخضع جميع البلدان لنفس المعايير ومجموعة القواعد، وبخاصة ميثاق الأمم المتحدة، الذي يمنع التدخل العسكري إلا إذا أذن به مجلس الأمن.

وبينما آخذ الكلمة، أود أن أوضح رأي إريتريا بشأن الصومال. تؤيد إريتريا التوصل إلى عملية سلام شاملة للجميع تتيح للصوماليين كافة في الحكومة وخارجها الجلوس على طاولة التفاوض. وينبغي للصوماليين أن يمسكوا بزمام

الحوار هو السبيل الوحيد إلى الأمام. ويجب أن تدرك إريتريا أن خيار العنف لن ينجح مطلقاً.

السيد سيال (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أنا أمارس حق الرد على بعض التصريحات غير الصحيحة التي أدلى بها وزير الخارجية في الهند في بيانه الذي أدلى به في المناقشة العامة اليوم (انظر A/65/PV.23).

لقد ساق وزير الخارجية الهندي مرة أخرى الإدعاء الذي يخدم مصالح بلده بأن جامو وكشمير جزء لا يتجزأ من الهند. وذلك أبعد ما يكون عن الحقيقة والواقع. إن جامو وكشمير منطقة متنازع عليها ومعترف بذلك دولياً وما زالت مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة. وقد اتخذت الأمم المتحدة أكثر من اثني عشر قراراً تدعو إلى تسوية صراع جامو وكشمير من خلال استفتاء حر ونزيه يجري تحت إشراف الأمم المتحدة. إن العديد من التعهدات والبيانات التي أعلنها رسمياً أول رئيس وزراء للهند وهي مسجلة في المحاضر تشهد على تلك الحقيقة.

لقد أكد وزير الخارجية الهندي مجدداً في البيان الذي أدلى به على عزم حكومته وأكثر من بليون نسمة في الهند الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها أول رئيس وزراء لديهم وهو جواهر لال نهرو. ونحن نرحب بإعادة التأكيد تلك. وأود أن استرعى انتباهه إلى التزامات رئيس الوزراء نهرو بشأن كشمير. وفي ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٥٢، بكالكوتا، قال رئيس الوزراء نهرو.

”كشمير ليست ملكاً للهند أو باكستان. إنها ملك لشعب كشمير. وعندما انضمت كشمير إلى الهند، أوضحنا لقادة الشعب الكشميري أننا سنلتزم في نهاية المطاف بنتيجة الاستفتاء العام. وإذا قالوا لنا غادروا، فلن أتردد في الانسحاب. وقد أخذنا هذه المسألة إلى الأمم المتحدة وأعطينا كلمة

تستمر في القيام به من خلال دعم العناصر المتطرفة في الصومال.

وعلى الرغم من أن الأدلة لم تنفذ على الإطلاق، فإن معالجة السبب الجذري للمشاكل لم تكن إطلاقاً تحتل الأولوية لدى قادة إريتريا. ولذلك، دأب النظام في أسمره منذ فرض الجزاءات على شن حملة محمومة - كما فعل بعد ظهر هذا اليوم - لكي يصرف الانتباه عن نفسه، ويبدو وكأنه الضحية. وجزء من تلك الحملة هي محاولات إريتريا تقديم الخرافة الوهمية فيما يتعلق بما يسمى الأراضي المحتلة ذات السيادة. وأعتقد أن وفدي قد قدم رداً بصورة كافية على هذه التريفة الإريتيرية المتكررة في الجلسة التي عقدت أمس (انظر A/65/PV.22)، ولذلك لن أثقل على الأعضاء بتكرار الشيء نفسه مرة أخرى اليوم.

وبدلاً من ذلك ما أود التركيز عليه بعد ظهر هذا اليوم هو ضرورة الاستمرار في هذا المسار. إن الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن في القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) قد حققت بالفعل بعض الأثر. وما نحتاج إليه الآن هو تنفيذ سياسة الجزاءات بصورة صارمة، وممارسة المزيد من الضغوط على إريتريا وعدم السماح بأي تراجع بشأن المسألة لمجرد حسن سلوك وهمي معين يبدو أنه نجح تقريباً في تضليل بعض الدوائر في المجتمع الدولي. ولذلك، تأخر مجلس الأمن طويلاً في اتخاذ إجراءات حازمة والتأكد من الامتثال لقراراته تماماً.

فيما يتعلق بالمسألة الإثيوبية - الإريتيرية التي أثارها ممثل إريتريا بعد ظهر هذا اليوم، أود أن أؤكد مجدداً أن إثيوبيا تتفق مع وجهة نظر مجلس الأمن التي يجري تأكيدها باستمرار والقائلة إن المسؤولية الرئيسية عن تسوية الصراع بين إثيوبيا وإريتريا تقع عليهما بصورة كاملة. وينبغي لإريتريا أن تدرك أنه لا يمكن إيجاد حل بشأن الحدود أو أي خلافات أخرى إلا من جانب الطرفين وبطريقة سلمية. إن

الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون.

وعلى الرغم من أن قوات الأمن الهندية تستخدم القوة الوحشية، مرة أخرى أثبتت الحركة الأصيلة السلمية وغير المسلحة والواسعة النطاق التي قام بها مؤخرا الشعب في كشمير التي تحتلها الهند حقيقة أن سكان كشمير يمتثلون الاحتلال الهندي لأراضيهم، ويصرون على مطلبهم المتمثل في الحق في تقرير المصير وفقا لقرارات مجلس الأمن.

وتميل الهند إلى الافتراء على باكستان بشأن مسألة الإرهاب لإخفاء إرهاب الدولة الذي تستخدمه الهند لإخماد الأصوات الكشميرية التي تطالب بحقوقها في تقرير المصير. وما برح المجتمع الدولي يقدر كثيرا دور باكستان في مكافحة الإرهاب.

على الرغم من أننا ضحية للإرهاب، لم يفتر تصميمنا على مكافحة هذا الخطر. وما زالت قوات الأمن الباكستانية تضحي بدمايتها في سبيل مكافحة الإرهاب من أجل جعل هذا العالم أكثر أمنا. ومن ناحية أخرى، هناك بلدان ما زالت توفر إمدادات غير محدودة من الأسلحة والأموال لأعداء الإنسانية الذين يريدون أن يعيشوا خرابا في مجتمعاتنا المتحضرة.

نحن لسنا بحاجة إلى النصائح بشأن تلك المسألة من أي أحد. ومن الحكمة أن تجري الحكومة الهندية تقييما دقيقا لسياساتها وتصرفاتها، التي تشمل دعم العناصر الإرهابية في البلدان المجاورة التي تسهم في المشاكل التي تواجه منطقة جنوب آسيا. كما أن الهند هي التي تصورت وأنشأت ورعت المنظمة الإرهابية الأكثر تدميرا لتُدخل التفجيرات الانتحارية إلى منطقتنا. ومع ذلك، ما زالت الهند تتناول بتقديم محاضرات للآخرين بشأن الأخلاق.

شرف بالتوصل إلى حل سلمي. وبوصفنا أمة عظيمة، لا يمكننا التراجع بشأنها. لقد تركنا مسألة التوصل إلى حل نهائي لشعب كشمير وقد عقدنا العزم على الالتزام بقراره“.

ومما يبعث على الدهشة أن البلد الذي ما زال ينتهك العديد من قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، ولا يفي بالالتزامات التي قطعها قاداته للمجتمع الدولي ولشعب كشمير التي تحتلها الهند، ليس لديه الجرأة على الادعاء بتمتعه بسجل ديمقراطي وتعددي فحسب، وإنما يطمح إلى أن يصبح عضوا دائما في مجلس الأمن أيضا.

فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، لم تعمل باكستان سوى على ترديد ما قالته وأفادت به المنظمات غير الحكومية الدولية والهندية لحقوق الإنسان ووسائل الإعلام بشأن الحالة المستمرة التي أسفرت عن الانتهاكات الوحشية لحقوق الإنسان للكشميريين في كشمير التي تحتلها الهند. وإذا كان يؤلم الهند الاستماع إلى الحقيقة من باكستان، فيمكنني أن اقتبس عددا من البيانات التي أدلى بها أعضاء المجتمع الدولي، فضلا عن المنظمات غير الحكومية الدولية والهندية التي أعربت عن شواغل خطيرة مماثلة.

في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أعرب الأمين العام عن أسفه للخسائر في الأرواح في كشمير التي تحتلها الهند، ودعا إلى وضع حد فوري للعنف. ودعت منظمة العفو الدولية، في ١٧ أيلول/سبتمبر، في معرض تعليقها على تزايد عدد القتلى في الاحتجاجات السلمية في كشمير، السلطات الهندية إلى اتخاذ خطوات عاجلة لضمان احترام الحق في الحياة، والتحقيق في حالات قتل الشرطة لمتظاهرين. وأعلنت منظمة رصد حقوق الإنسان في اليوم نفسه أن الكشميريين قد تم تركهم مرارا وتكرارا بدون أي عدالة. ودعت السلطات الهندية إلى الالتزام بتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة

عن نواياه التوسعية وعدم الاستعداد لتسوية الصراع بين أرمينيا وأذربيجان وفقا للقانون الدولي، بالوسائل السياسية وبطريقة بناءة.

ومما لا شك فيه أن المسألة التي تزعم يريفان أنها تدافع عنها تدل على ثقافة الإفلات من العقاب وتشجيع الأفكار الخطيرة للتفوق والتوسع، على أساس التحيزات العرقية والدينية العلنية السائدة في سياسات أرمينيا وممارساتها. وتثبت الأدلة الموثقة - وهناك كم كبير منها - أن أرمينيا بدأت الحرب، وهاجمت أذربيجان واحتلت أراضي أحداها، بما في ذلك إقليم ناغورني - كاراباخ وعدة مناطق متاخمة له، ونفذت التطهير العرقي على نطاق واسع، وأنشأت كيانا انفصاليا خاضعا لها على أرض أذرية تم الاستيلاء عليها على أسس عرقية. وأدت الحرب إلى مقتل وجرح الآلاف من الأذريين، ومعظمهم من النساء والمسنين والأطفال.

ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن ما يعتبره الجانب الأرميني ممارسة للحق في تقرير المصير من جانب جماعة الأقلية الأرمينية في أذربيجان يعتبره بشكل لا لبس فيه مجلس الأمن والجمعية العامة، فضلا عن غيرها من المنظمات الدولية الرسمية، استعمالا غير مشروع للقوة ضد سيادة جمهورية أذربيجان وسلامتها الإقليمية. وبالتالي، فإن الإدعاءات من أرمينيا - التي لجأت إلى استخدام غير مشروع للقوة لاحتلال أراضي أذربيجان، وارتكبت أخطر الجرائم الدولية، مثل جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية - تتعارض مع القانون الدولي ولا يمكن استدامتها في إطاره.

ولذلك، فإن النوايا السياسية التدميرية لأرمينيا التي تهدف إلى تمزيق المجتمعات المتعددة الأعراق وإضفاء الشرعية على نتائج العدوان ومظاهر التمايز العرقي المشينة، مصيرها

ولا يمكن مساواة الكفاح المشروع للشعوب من أجل الحق في تقرير المصير بالإرهاب. إن اليد الأجنبية الحقيقية الوحيدة المتورطة في الأنشطة الإرهابية التي تسفر عن انتهاكات كبيرة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان للشعب الكشميري، هي يد إرهاب الدولة الهندية التي أطلقتها قوات الاحتلال بموجب القوانين الصارمة التي تجيز قتل الكشميريين الأبرياء وتشويههم. ومن المعروف أن أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ فرد من الأمن الهندي جرى نشرهم في كشمير التي تحتلها الهند - وهو أكبر تجمع للقوات في أي مكان في العالم. ويتساءل المرء كيف يمكن لهذا التركيز الهائل من القوات المسلحة، المدعومة بقانون (الصلاحيات الخاصة) للقوات المسلحة، أن يعطي دروسا للكشميريين بشأن التعددية والديمقراطية.

وتظل باكستان ملتزمة بالحل السلمي لجميع المسائل مع الهند من خلال الحوار الشامل والمستدام. إن من شأن التوصل إلى حل سلمي وشامل للصراع في كشمير، وفقا لرغبات وتطلعات الشعب الكشميري، أن يحقق السلام الدائم ليس بين باكستان والهند فحسب، ولكن في منطقة جنوب آسيا وخارجها أيضا. والخطوة الأولى في ذلك الاتجاه هي معالجة شواغل حقوق الإنسان وضمان الحريات الأساسية لشعب كشمير التي تحتلها الهند.

وآمل أن تلقى هذه النصيحة الودية آذانا صاغية لدى المؤسسة الهندية.

السيد مهديف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية):
أود ممارسة الحق في الرد على البيان الذي أدلى به وزير خارجية جمهورية أرمينيا في ٢١ أيلول/سبتمبر في المناقشة العامة للجمعية العامة (انظر A/65/PV.6).

لقد كان بيان وزير الخارجية الأرميني دليلا قاطعا آخر على الأيديولوجية العنصرية الشنيعة لذلك البلد، فضلا

قرارات مجلس الأمن إلى القيام به - وهو بذل مساعيها الحميدة مع قيادة ناغورني - كاراباخ للمساعدة على إيجاد حل سلمي للصراع. ووقف إطلاق النار ساري المفعول منذ عام ١٩٩٤، وحقن الوقت الآن لإيجاد حل سلمي شامل للمسألة بحيث يمكن للناس في جميع أنحاء منطقتنا أن يعيشوا في سلام وازدهار.

السيد كيم موهوان (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أمارس الحق في الرد على البيان الذي أدلى به نائب وزير خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية صباح اليوم (انظر (A/65/PV.23)).

أولا، فيما يتعلق بالإغراق المأساوي للسفينة البحرية شيونان التابعة لجمهورية كوريا، كانت النتائج التي توصل إليها فريق التحقيق المشترك بشأن غرق السفينة البحرية شيونان ناجمة عن إجراء تحقيق شامل وموضوعي وعلمي، بمشاركة خمسة بلدان هي: الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا وأستراليا والسويد. وقد أيد المجتمع الدولي تلك النتائج في البيان الرئاسي الذي اعتمده مجلس الأمن في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٠. وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد مجدداً أن البيان الرئاسي لمجلس الأمن ينص على:

”يشدد مجلس الأمن على أهمية منع وقوع هجمات أو أعمال عدائية مماثلة أخرى ضد جمهورية كوريا أو في المنطقة“ (S/PRST/2010/13)، (صفحة ٢).

ويشكل الهجوم غير المسرر انتهاكا خطيرا لاتفاق الهدنة ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وفي ذلك السياق، أود توضيح اقتراح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإرسال فريقها للتفتيش. يود وفد بلدي التأكيد على أن هناك بالفعل آلية ثابتة لإجراء المحادثات العسكرية. وقد تم إجراء محادثات على مستوى الجنرالات بين قيادة الأمم المتحدة والجيش

ألا تتحقق أبدا. يجب أن تدرك أرمينيا في نهاية المطاف، ولأغراض تحقيق السلام والاستقرار الدائمين، أنه لا يوجد بديل سوى الإنهاء الفوري لاحتلالها غير الشرعي للأراضي الأذربية والتخلي عن المطالب الإقليمية وسياسة الكراهية العرقية التي تنتهجها تجاه الدول المجاورة، وإقامة العلاقات المتحضرة مع جميع بلدان المنطقة.

السيد كازويان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر على طلب الكلمة، ولكن من المستحيل حقا أن أبقى صامتا إزاء ما قاله للتو ممثل أذربيجان.

إن الإشارة إلى ما يسمى بالتوسع العسكري لأرمينيا من جانب الممثل إشارة مضللة تماما. فأرمينيا لم تبدأ إطلاقا أي عدوان من أي نوع كان. وعلاوة على ذلك، كانت أذربيجان هي التي بدأت حربا واسعة النطاق ضد السكان المسالمين في ناغورني - كاراباخ، مما اضطرهم إلى حمل السلاح من أجل حماية حياتهم وبيوتهم. إن الحالة الراهنة في الإقليم ناجمة عن قرار أذربيجان باستخدام القوة العسكرية لقمع السعي المشروع والعدل والسلمي لشعب ناغورني - كاراباخ من أجل ممارسة حقه في تقرير المصير، الذي يكفله القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وفي الواقع، إن أذربيجان لا تنتهك قرارات مجلس الأمن وحدها، التي تحث فعلا الأطراف المعنية على مواصلة المفاوضات في إطار مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلا عن مباشرة الاتصال بينهما. إن رفض أذربيجان الدخول في مفاوضات مباشرة مع الممثلين المنتخبين لجمهورية ناغورني - كاراباخ وموقفها العدائي تجاه أي أمر أرميني هما العقبتان الرئيسيتان اللتان تعرقلان التوصل إلى حل لمسألة ناغورني - كاراباخ.

وفي غضون ذلك، إن ما لا يعترف به الممثلون الأذريون باستمرار هو أن أرمينيا نفذت بالضبط ما دعتها

أما بشأن مسألة الصومال، فأود أن ألفت انتباه هذه الهيئة إلى أن إثيوبيا ما زالت العامل الوحيد الثابت في الأزمة السياسية في الصومال. ويكشف هذا كثيرا النوايا الخفية لإثيوبيا في الصومال. ويشكل التدخل المستمر لإثيوبيا في شؤون الصومال خطرا على الصوماليين وسائر المنطقة. ويجب على المجتمع الدولي إعادة النظر في الحالة وتقييمها والبحث عن حل أفضل يمكن الصوماليين من الإمساك بزمام مصيرهم من خلال عملية سياسية شاملة للجميع.

السيد مانيش غوبتا (الهند) (تكلم بالإنكليزية): إنني آخذ الكلمة ممارسة لحق الرد على البيان الذي أدلى به ممثل باكستان. وكما هو متوقع، تناول زميلي الموقر ممثل باكستان مرة أخرى مسألة جامو وكشمير، وجاء بادعاءات موجهة ضد الهند لا أساس لها وكاذبة وبعيدة كل البعد عن الحقيقة. إن هذه التصريحات الواهية ولا داعي لها لا يمكنها فعلا تحويل الانتباه عن المشاكل المتعددة التي يجب على باكستان معالجتها من أجل الصالح العام لشعبها، بل المنطقة بأسرها.

وبدلا من الإدلاء بتصريحات لا داعي لها بشأن الشؤون الداخلية للآخرين، ينبغي لباكستان التركيز على التصدي بجدية للتحديات الهائلة التي تواجهها - الإرهاب والتطرف والطائفية، على سبيل المثال لا الحصر - وعلى تفكيك البنى التحتية الإرهابية الموجودة في الأراضي الواقعة تحت سيطرتها. وما برحت القوى الخارجية التي لا ترغب في تحقيق السلام والتقدم في منطقتنا تؤجج العنف في جامو وكشمير على مدى العقود الماضية.

ويضمن الدستور الهندي الحقوق الأساسية لجميع أبناء شعبنا، بما في ذلك إخواننا في جامو وكشمير، التي هي جزء لا يتجزأ من الهند. إن الانتخابات الحرة والتزيهة تُجرى

الشعب الكوري الشمالي في المنتدى المخصص لأي مسألة تتعلق بالهدنة، وفقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه بين قيادة الأمم المتحدة والجيش الشعبي الكوري الشمالي في عام ١٩٩٨. ومنذ ذلك الحين، عاجلت المحادثات على مستوى الجنرلات بين قيادة الأمم المتحدة والجيش الشعبي الكوري الشمالي حالات الانتهاك الأخرى لاتفاق الهدنة. بالإضافة إلى ذلك، فإن وفدي مضطر لدحض الحجج التي ساقتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مدعية أنها دولة حائزة للأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يلفت الانتباه إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الثامن لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي اعتمدت في أيار/مايو الماضي، وأكدت بوضوح أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يمكنها أن تحظى بمركز دولة حائزة للأسلحة النووية وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلبت عدة وفود الكلمة ممارسة لحق الرد للمرة الثانية. وأود تذكيرها بأن بيانات ممارسة حق الرد للمرة الثانية تقتصر مدتها على خمس دقائق.

السيد ديستا (إريتريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر ممثل إثيوبيا مرة أخرى بأن مفتاح حل المشكلة بين إريتريا وإثيوبيا هو انسحاب القوات والمؤسسات الإثيوبية من الأراضي الإريترية ذات السيادة. وفيما يتعلق بالتزاع الحدودي بين إريتريا وإثيوبيا، قامت لجنة ترسيم الحدود بين إثيوبيا وإريتريا بتعيين الحدود وترسيمها. وما تبقى الآن هو انسحاب الجنود الإثيوبيين من الأراضي الإريترية ذات السيادة. ويجب على إثيوبيا احترام سيادة القانون. ويمثل عدم وفاء إثيوبيا باتفاقها تصرفا مُهينا وغير مسؤول. ولا يمكن إسدال الستار على هذه المسألة من خلال أساليب التضليل وتقديم الادعاءات التي لا أساس لها. ويجب على إثيوبيا الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة، إذا كانت مهتمة بتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

غرق السفينة شيونان. وينبغي الإشارة بوجه خاص إلى الفقرة من البيان الرئاسي لمجلس الأمن، وأنا أقتبس،

”يحيط مجلس الأمن علما بالردود الواردة من الأطراف المعنية الأخرى، ومنها ردود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي أفادت بأن لا علاقة لها بالحدث“ (S/PRST/2010/13، الفقرة ٦)

وذكر مندوب كوريا الجنوبية ما يسمى بالتحقيقات العلمية ونتائج التحقيق في حادث الغرق ذلك. إن الأدلة القاطعة التي عرضتها كوريا الجنوبية لا تعدو كونها شكوكا أكيدة، ونتائج التحقيق الذي يجريه فريق التحقيق المدني - العسكري المشترك تقدم سيناريو يشبه الفسيفساء ولا يستند إلى أسس علمية وهو غير موضوعي ومن جانب واحد. ولهذا رفضت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الفور نتائج التحقيق من جانب واحد الذي أجرته كوريا الجنوبية، واقترحت إرسال فريقها للتفتيش من لجنة الدفاع الوطني إلى موقع غرق السفينة، من أجل التحقق من نتائج التحقيق بصورة موضوعية وعلمية.

ومع ذلك، رفضت كوريا الجنوبية استقبال فريقنا للتفتيش، وأصررت بدلا من ذلك على أنه ينبغي للمجتمع الدولي ألا يقبل إلا بنتائج تحقيقها من جانب واحد. وإذا لم يكن لدى سلطات كوريا الجنوبية ما تخفيه، فليس هناك من سبب يدعوها إلى عدم قبول فريقنا للتفتيش للتحقق من نتائج تحقيقها.

وما دامت سلطات كوريا الجنوبية ترفض قبول فريقنا للتفتيش، سيستمر ازدياد الشكوك فيما يتعلق بهذه القضية. ولكن لم يفت الأوان ليتخذوا قرارا بقبول فريق التفتيش التابع لنا.

وذكرت كوريا الجنوبية أنها لن تعترف بالمركز النووي لبلدي. ونحن لا نطلب إلى كوريا الجنوبية، أو أي

بانتظام في جامو وكشمير، والناس يمارسون بانتظام حقهم في التصويت لانتخاب ممثلهم.

السيد مهديف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية):
أعتذر على طلب الكلمة مرة أخرى لممارسة حقّي في الرد على الملاحظات التي أبداها الوفد الأرميني. نحن ننطلق من الفهم الراسخ بأنه ينبغي للدول الأعضاء اللجوء إلى الأمم المتحدة وفقا لمقاصد المنظمة ومبادئها وألا يُساء استخدامها لمصلحة سياسية من جانب من ينتهكون بشكل خطير القانون الدولي، ويدافعون عن ثقافة الإفلات من العقاب ويشجعون الأفكار الخطيرة للتفوق العنصري والعرقى والديني. ويثبت موقف أرمينيا أن تفكيرها ما زال بعيدا عن رؤية الأمم المتحدة المتمثلة في السعي الحثيث والفعال من أجل تحقيق السلام. ونحن نعتبر أن السلوك الاستفزازي وغير المسؤول لأرمينيا يشكل تحديا صريحا لعملية تسوية الصراع وتهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين والإقليميين.

ونتوقع أن تعمل الدول الأعضاء على إقناع أرمينيا بوقف سياساتها التدميرية، واحترام قواعد القانون الدولي ومبادئه المقبولة عموما والتفاوض بحسن نية بغية التوصل إلى حل دائم للصراع.

السيد باك توك هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن المؤسف والحزن حقا أن يضطر وفد بلدي للرد على وفد كوريا الجنوبية بشأن قضيتهم الرئيسية، ألا وهي ما يسمى بإغراق السفينة الكورية الجنوبية شيونان. ولفت الممثلون الكوريون الجنوبيون انتباه هذه الهيئة مرة أخرى إلى مسألة حتى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لم يتوصل إلى حكم أو استنتاج مناسباً بشأنها.

ويود وفد بلدي مرة أخرى توضيح موقفه، ومفاده أننا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لا علاقة لنا بحادث

السيد سيال (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): إن التكرار يعكس ضعف الحجة، ولذلك لن أخوض في ذلك. ويحاول زميلي الهندي الحصول على المساعدة من الحجج التي رفضها بشكل مطلق شعب كشمير التي تحتلها الهند، وكذلك المجتمع الدولي. ولا تتدخل باكستان في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. ولكن مسألة جامو وكشمير ليست مسألة داخلية هندية.

وكوننا أحد صاحبي المصلحة الرئيسيين في نزاع جامو وكشمير، فإننا نحتفظ بالحق في إثارة هذه المسألة في جميع المنتديات الدولية وسنواصل تقديم الدعم المعنوي والسياسي والدبلوماسي للكفاح العادل للشعب الكشميري من أجل ممارسة حقه في تقرير المصير. إن إشارة الجانب الهندي إلى الانتخابات في جامو وكشمير التي تسعى لتبرير الاحتلال تم رفضها ليس من شعب كشمير فحسب ولكن من مجلس الأمن أيضا. وخلصت لجنة الحقوق الدولية، في تقريرها بعد زيارة جامو وكشمير في عام ١٩٩٥، إلى أن شعب جامو وكشمير قد اكتسب حقه في تقرير المصير وقت تقسيم الهند. ولم تتم لا ممارسة ذلك الحق ولا التخلي عنه، ولذلك، ما زال الشعب قادرا على ممارسته.

إن استمرار الحركة السلمية وغير المسلحة وغير العنيفة والواسعة النطاق للسكان الأصليين من أجل "أزادي"، أي الحرية في كشمير التي تحتلها الهند، قد أثبتت مرة أخرى أنه على الرغم من مواجهتها لعقود من القمع وبعض أسوأ أشكال انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي قوات الأمن الهندية، فإن الكشميريين يرفضون قبول أي حل آخر سوى ممارسة حقهم في تقرير المصير.

وتأسف باكستان للتصريحات غير المبررة بشأن مسائلها الداخلية التي أدلى بها الممثل الهندي. ونحن ندرك من هم المؤيدين والمركبين لهذه الحالات، الذين يتخفون بطريقة

بلد، الاعتراف أو القبول بمركزنا بوصفنا دولة نووية. وكما أوضحنا في مناسبات عديدة، فإن أسلحتنا النووية ليست وسيلة لمهاجمة الآخرين أو تخويفهم لكنها رادع للدفاع عن النفس في مواجهة العدوان والهجمات الخارجية. ومن المؤكد أن نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية سيتحقق، إذا تخلت إحدى الدول العظمى عن سياستها العدائية تجاه بلدي وأثبتت ذلك عن طريق أفعالها. وسنبذل جهودا حقيقية في المستقبل أيضا، كما فعلنا في الماضي، لترع السلاح النووي من شبه الجزيرة في سياق بناء عالم خال من الأسلحة النووية وبعيدا من السياسة النووية للولايات المتحدة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد أباي (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد أعرب كلانا - إثيوبيا وإريتريا - عن وجهات نظرنا بشأن المسائل الحقيقية والمسائل التي لا تمت إلى الواقع أو غير الحقيقية. لقد تبادلنا توجيه الاتهامات والادعاءات لمدة عشر سنوات تقريبا، ولكن بدون جدوى. ولتوفير الوقت، أعتقد، فيما يتعلق بالصومال، أنه من المفيد لو عاد أعضاء الجمعية إلى سجلات نتائج مؤتمر القمة المصغرة بشأن الصومال الذي عقده الأمين العام بان كي - مون يوم الخميس الماضي، داعيا مفسدي عملية السلام في الصومال إلى الكف عن أعمالهم.

ولم تُفرض الجزاءات على إثيوبيا. وإنما فرضت على الجهة المفسدة - وهي إريتريا. ولم تُفرض الجزاءات الصارمة على إثيوبيا، ليس لأن إثيوبيا هي الطفل المفضل للمجتمع الدولي، ولكن لأن ذلك كان اختيار الاتحاد الأفريقي. وسيكون من المدهش حقا إذا كان الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي مخطئين وأن إريتريا هي المحقة.

وفيما يتعلق بترسيم الحدود، ليس لدي أي شيء لأضيفه، وكما قلت سابقا، فإن الطريقة الوحيدة للمضي قدما هي من خلال الحوار.

السيد مانيش غوبتا (الهند) (تكلم بالإنكليزية):
 مما يؤسف له أن الممثل الباكستاني أخذ الكلمة مرة أخرى.
 ونحن نرفض كل هذه التصريحات الواهية التي لا داعي لها من
 مندوب باكستان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى المتكلم
 الأخير في ممارسة حق الرد.

ولذلك، سأشاطركم الآن ملاحظاتي الختامية، التي
 عنوانها "لنمض قدما نحو إقامة شراكة عالمية حقيقية".

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لقد وصلنا إلى نهاية
 المناقشة العامة للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. وأود
 أن أشكر جميع المتكلمين على إسهاماتهم. ويسعدني أن أرى
 أن الجميع تقريبا قد أتاحت لهم الفرصة للتكلم، وتسعدني
 نوعية المناقشة.

أرجو أن يكون بيان كل من تكلم هنا قد لقي آذانا صاغية.

والآن حان وقت التقييم حتى نتمكن معا من تحقيق
 تقدم أكبر بشأن المسائل ذات الأهمية الحاسمة لرفاهنا
 المشترك.

لقد انصدمتُ بدرجة تلاقي الشواغل المعرب عنها
 لا من على هذا المنبر فحسب وإنما أيضا أثناء الاجتماعات
 الثنائية العديدة التي تشرفتُ باستضافتها على هامش هذه
 المناقشة. وإذا كانت شواغلنا متشاطرة، فلماذا تدوم إذن كل
 هذه الحالات المأساوية هذا الوقت الطويل؟ هل كرسنا حقا
 الوقت اللازم للتكلم بعضنا مع بعض وللبحث عن الحلول
 ولتحقيق المصالحة؟ أم أننا اكتفين بتكرار نفس الأشياء سنة
 بعد أخرى؟ فلنطرح جانبا الدورات الانتخابية والمصالح
 الوطنية المحضة حتى نتمكن من وضع حلول مستندة إلى
 التوافق في الآراء تتيح لنا إمكانية التحرك قدما. وإن الحاجة

أخرى وراء غطاء الديمقراطية وبادعاء التفوق الأخلاقي. إن
 باكستان قادرة ومصممة على إحباط كل مخططاتهم الشائنة
 في تلك المناطق. وستُستخدم المصالح الهندية على نحو أفضل،
 إذا استخدم ذلك البلد ما يسمى بالحكمة القديمة في معالجة
 المسائل الكثيرة جدا في الوطن، وفي الوقت نفسه تجنب
 التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين. وينبغي ألا تستخدم
 مسألة جامو وكشمير كأداة من أدوات السياسة الخارجية.
 فالأمر يتعلق بمصير شعب جامو وكشمير، ولتحقيق السلام
 المستدام في منطقتنا.

وما زالت باكستان ملتزمة بالتوصل إلى حل سلمي
 لجميع المسائل المعلقة مع الهند، بما في ذلك المسألة الأساسية
 لجامو وكشمير، من خلال عملية حوار مستمرة وشاملة.
 ويجب أن تسفر تلك العملية عن نتائج ملموسة، والانتقال
 من إدارة الصراع إلى حل الصراع.

السيد كازويان

 (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): إنني

أعتذر بصدق للجمعية العامة وزملائي عن ضرورة أخذ
 الكلمة للمرة الثانية. كان الهدف من البيان الذي أدلى به في
 وقت سابق رئيس الوفد الأرميني هو المعالجة بنية صادقة
 للمسائل الساخنة التي تعصف بالناس في منطقتنا، بغض النظر
 عن مكان إقامتهم أو المركز السياسي لوطنهم. وينبغي أيضا
 أن يُعزى هذا بشكل كامل إلى كل جنسية، بما في ذلك
 الأرمن والروس واليهود واليونانيون والآشوريون والأكراد
 والعرب واليزيديون والأذربيون، ومثلو كل دين الذين
 يعيشون اليوم في أراضي جمهورية ناغورني - كاراباخ.
 ولسوء الطالع، يؤسفني أن أقول إن كل ما ذكره ممثل
 أذربيجان قبل بضع دقائق مدمر وله دوافع سياسية، وهو لا
 يخدم بأي حال من الأحوال الأهداف النبيلة للجمعية، التي
 تهدف إلى توحيد دولنا.

السودان وفي البلقان وفي مناطق أخرى كثيرة جدا من العالم تذكرنا بذلك يوميا. هل سنبدى شجاعة كافية لتجاوز المأزق والمواقف المبدئية المعلنة مرارا وتكرارا وتحلّى بالإخلاص في جهودنا الرامية إلى الشروع في عملية المصالحة التي يتوق إليها مواطنونا؟

ونالت الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الكثير من آيات الشناء أيضا على عملها في أعقاب الكارثتين الطبيعيين في هايتي وباكستان.

وتطرق المتكلمون الواحد تلو الآخر إلى المخاطر المتصلة بالطبيعة - بما فيها تغيير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وندرة الموارد - وكرروا الحاجة إلى بذل الجهود على صعيد العالم لمواجهة تلك المخاطر. وصدر نفس النداء عن الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتنوع البيولوجي وتنفيذ استراتيجية موريشيوس.

وتمت الإشارة في هذا الصدد إلى مسألة التنمية المستدامة. وأثناء هذه الدورة للجمعية العامة أعتزم الارتقاء بمناقشة هذا الموضوع، لا سيما مناقشة ما يتصل بالاقتصاد الأخضر، من أجل المساهمة في الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، المقرر عقده في عام ٢٠١٢.

الوقت لا يسمح لي بتعداد كل المواضيع المشار إليها من على هذا المنبر، ولكنها جميعا ضرورية للصالح العام وكلها تتطلب استجابة عالمية النطاق. وقد أثار وفود كثيرة مسألة الحوكمة العالمية، وهو الموضوع المختار للمناقشة العامة. وحقيقة أن عدد رؤساء الدول والحكومات في نيويورك أعلى من المعتاد لشهادة على الأهمية الكبرى التي يوليها معظم الأعضاء لترسيخ أقدام تلك الحوكمة. ويسرني أن يكون اختيار هذا الموضوع للمناقشة قد حقق هذا النجاح الكبير.

إلى تثبيت أركان الحالة الاقتصادية العالمية، التي ما زالت ضعيفة، والحاجة إلى تحسين درجة تخفيض مستوى الفقر والحاجة إلى مضاعفة جهودنا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تم التشديد عليها جميعا في الكثير من البيانات.

وفي هذا الصدد انبثقت عن اجتماع القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية رسالة طيبة جدا هي أننا أكدنا من جديد عزمنا على الوفاء بالوعد المقطوع في عام ٢٠٠٠، ولدينا خطة عمل للقيام بذلك. ما نحتاجه الآن هو أن نكفل أن أقوالنا تعقبها أفعال ملموسة. فكثيرا ما حدث في الماضي أن تلك الأقوال ذهبت سدى. ولا يسعنا أن نخيب آمال وتوقعات ملايين الرجال والنساء والأطفال الذين يعيشون في فقر. يلزمنا أن نرصد عن كذب الوفاء بالتزاماتنا. ويجب على الجمعية العامة أن تساهم - وستساهم - في تحقيق ذلك.

أهمية "جهاز الأمم المتحدة والمرأة" المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تم تسليط الأضواء عليها. وإن تأسيس ذلك الجهاز، الذي يجمع بين الموارد والولايات لتحقيق تأثير أكبر، مثال يمكن حذوه في المجالات الأخرى. وإن دور الأمم المتحدة الحاسم في النهوض بحقوق الإنسان ومحاربة الاتجار بالبشر حظي بالتنويه أيضا.

تطرقت وفود كثيرة إلى مسائل السلام والأمن والتسوية السلمية للصراعات الإقليمية والهجرة والجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وسلّطت الأضواء أيضا على أهمية نزع السلاح وتعزيز السلام والتنمية. كما أن الدور الأساسي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام نال التقدير مرارا وتكرارا. وينبغي لنا ألا ننسى أن السلام والأمن يكمنان في صميم رسالتنا الأولية.

مع ذلك، ما زال أمام المجتمع الدولي الكثير مما ينبغي عمله لكفالة وفاء الأمم المتحدة بمسؤوليتها الرئيسية عن صون السلم والأمن. وإن الحالة في الشرق الأوسط وفي

وأجهزة صنع القرار؟ أأن يكون من الأفضل لنا أن نتصرف
بجزم وأن نكيّف المنظمة بسرعة مع حقائق الوضع الراهن؟

ثمة إصلاحات أساسية قد بدأت، فيما يتعلق بتنشيط
الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن بصورة خاصة، ولكن
أيضا فيما يتعلق باستعراض مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء
السلام. يجب علينا أن ندفع قدما بعجلة عمليات الإصلاح
والمراجعة تلك. ويجب علينا أن نؤكد من جديد قيمة
المنظمات الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة والسماح لها بأن
تؤدي بصورة تامة مهامها التي أسست من أجلها.

الأمر، بوضوح، متروك لكم، الدول الأعضاء، إن
أردتم تحويل الأمم المتحدة إلى أداة قوية قادرة على
الاضطلاع بدور مركزي في مواجهة التحديات العالمية هذه
وعلى العمل من أجل الصالح العام.

اسمحوا لي أن أختتم هذه المناقشة العامة بملاحظة
شخصية. أثناء متابعي لمناقشاتنا في غضون الأيام القليلة
الماضية اندهشتُ بالسخاء والعزيمة المعرب عنهما بالإجماع
على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. يبعث هذا برسالة قوية
عن قدرة المجتمع الدولي على التصرف من منطلق التضامن.

وأعجبتُ كذلك بالبيانات العديدة التي أشارت إلى
أن العالم ومنظمتنا يجدان نفسيهما حالياً عند مفترق طرق.
لكنني، أنا أيضاً سألت نفسي ما إذا كنا، بالإضافة إلى إدلائنا
ببيانات مماثلة، نبذل نفس الطاقة من أجل كفالة حسن سير
الحوكمة العالمية والوفاء بولايتينا الأساسيتين، وهما السلم
والأمن.

يساورني أحيانا شعور بأننا نكتفي بترداد أنماط بالية
لبعض الأفكار، ونبحث عن انتصارات قصيرة العمر، أو أننا
ببساطة نتقبل الحالة الراهنة. من أجل إحداث اختراقات
حقيقية في المشاريع الرئيسية المتعلقة بالحوكمة العالمية، وحماية
حقوق الإنسان، والحفاظ على الكوكب، أي إحراز تقدم في

مجموعة الدول العشرين (مجموعة العشرين) أصبحت
حقيقة لا مجال إلى تجاهلها، وقد أشارت وفود كثيرة إلى
أهميتها. ولكن كما ذكر أحد أعضاء مجموعة العشرين، تقوم
الحاجة إلى حوار مفتوح متواصل مع الدول الأعضاء في
الجمعية العامة إذا أرادت مجموعة العشرين أن تحتفظ بأهميتها
ومشروعيتها. ويلزمنا أن نجد التوليفة المثلى بين المشروعية
والفعالية. ويجب علينا أن نحسن آلية المعلومات والمشاورات
والتعاون بين الأمم المتحدة والعناصر الفاعلة الأخرى المرتبطة
بالحوكمة العالمية.

وكخطوة عملية أولى أعترزم أن أعلن عن بدء مناقشة
غير رسمية بين الأمين العام والبلد المضيف لاجتماع مجموعة
العشرين، وإجراء تلك المناقشة قبل وبعد مؤتمرات قمة
مجموعة العشرين. وتتوفر أيضا إمكانية عقد مناقشة غير
رسمية في النصف الثاني من مدة رئاسي حتى نستكشف،
بطريقة عملية أكثر، السبل المؤدية إلى إقامة نظام للحوكمة
العالمية يكون أكثر تمثيلا واشتمالية وانفتاحا وأكثر شمولا
للمجتمع المدني والقطاع الخاص بصفتها عنصرين فاعلين
هامين في النظام.

إننا نؤمن بقيمة الأمم المتحدة. وقد ذكر قادة
كثيرون إن المنظمة تشكل حجر زاوية نظام الحوكمة العالمي.
إنها منظمة كونية تتمتع بشعبية فريدة. لكن الانتقال إلى
الزعامة والحاجة إلى إصلاحات كبرى كانا أيضا موضع
تعليقات متكررة.

وبينما نتفق على أهمية الأداة التي هي الأمم المتحدة
هذه، فإننا نتساءل عما إذا كنا فعلا نستعمل تلك الأداة
الاستعمال الأمثل؟ هل نفعل ما يلزم فعله حتى نساعد أنفسنا
على استعمالها بطريقة أفضل؟ هل نحن جاهزون لتقوية
المنظمة اليوم؟ ألسنا منخرطين في إعادة خلق أمة متحدة
أخرى خارج الأمم المتحدة بمضاعفة عدد منتديات المناقشة

الرئيس (تكلم بالفرنسية): ليست لدى طلبات أخرى لممارسة حق الرد.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند ٨ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/INF/65/3، التي وزعت على جميع الوفود. إنها تشمل برنامج عمل الجمعية العامة والجدول الزمني المؤقت للجلسات العامة للفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وأود أن أخبر الأعضاء بأن قوائم المتكلمين في إطار البنود المدرجة في الوثيقة A/INF/65/3 مفتوحة الآن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أختتم هذه السلسلة من الجلسات بالتقدم بالشكر إلى كل الممثلين على عملهم الدؤوب.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.

خططنا الكبرى لتهيئة عالم من السلام والازدهار الصداقة، سنكون بحاجة إلى قسط وافر من القدرة على الابتكار وعلى قسط وافر من السخاء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تلقيت للتو طلباً آخر لممارسة حق الرد. ولذلك سأعطي الكلمة لممثل فييت نام.

السيد بوي ذي غيانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سيدي الرئيس، على السماح لي بالكلام بإيجاز. وأود أن أعتذر لكل الممثلين الآخرين عن طلي الكلام في هذه الساعة المتأخرة.

نريد أن نتكلم رداً على البيان الذي أدلت به السويد بشأن ما زعمته من سجن الصحفيين ومضايقتهم في فييت نام. نحن نعتقد بأنه ما من بلد يتصف بالكمال، وفييت نام لا تشكل استثناء في هذه القاعدة. لذلك، فقد أسسنا نظاماً قانونياً، ما فتئنا نقوم بتحسينه، لدولة بات يحكمها القانون بعد عقود عديدة من الحروب المهلكة والمدمرة. وفي الوقت نفسه، نحن نتقبل كل التعليقات بحق بلدي، شريطة أن تكون مثل هذه التعليقات بناءة وقائمة على معلومات صحيحة. لقد دخلنا في حوار مع الكثير من البلدان المهتمة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي.

وفي ذلك السياق، نحن نأسف لأن السويد أدلت بتعليقات غير مؤسسية، وتفتقر إلى المعلومات الصحيحة، وتضمنت معلومات لا أساس لها من الصحة، حول ما زعمت أنه سجن للصحفيين ومضايقتهم في بعض البلدان ومن بينها فييت نام. إن ذلك يتناقى مع تقاليد الصداقة بين البلدين القائمة على أساس الاحترام المتبادل واحترام القانون الدولي. لقد سمحت السويد لنفسها بأن تحكم على الحالات في بلدان أخرى بدون أساس أو قاعدة.